الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مطبوعة بيداغوجية موسومة

محاضرات في النحـــو الوظيـفي

موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس ـ تخصص لسانيات عامة

من إعداد الدكتور: حسين بوبلوطة

السنة الجامعية 2024 ـ 2025

مقدمة:

لقد تعددت المدارس اللسانية الحديثة، وحاولت كل مدرسة تقديم تصور خاص لدراسة اللغة، وقد كانت الاتجاهات اللسانية الأولى لاسيما البنيوية قد انصرفت إلى دراسة اللغة باعتبارها نظاما من العلامات والعلاقات الداخلية التي تنتظم وفق قواعد محددة، وقد تطور البحث اللساني وأفضى إلى تجاوز الوصف الشكلي للبنية اللغوية، لتعيد النظر من حيث ارتباطها بالاستعمال والعملية التواصلية التبليغية.وتعد نظرية النحو الوظيفي أحد أهم النظريات الوظيفية التي توسعت في مجال التحليل اللساني حيث ركزت على الكفاية التواصلية التي تتجاوز المعرفة بقواعد بناء الجمل إلى القدرة على توظيفها توظيفا ملائما، كما أعادت النظر في موضوع النحو وحدود اشتغاله.

وسنحاول في هذه المحاضرات في مقياس نظرية النحو الوظيفي، أن نتعرف على النظرة الوظيفية للجملة وللنصوص انطلاقا من أهم الوظائف الأساسية التي يرتكز عليها النحو الوظيفي مع الإلمام بكل جوانبه الداخلية والخارجية، مبرزين أهم حيثياته النظرية والتطبيقية.

وقد عرضنا المحاضرات على الطلبة، حيث افتتحنا المحاضرة الأولى بتحديد مفهوم نظرية النحو الوظيفي وحاولنا فك هذا المصطلح إلى النحو والوظيفة ـ كعلاقة وكدور ـ ومن ثم حاولنا أن نضفي مفهوما شاملا للنحو الوظيفي لاسيما في الجمل أو الخطابات. ثم فرقنا بين النحو الوظيفي والنحو غير الوظيفي.

وكانت المحاضرة الثانية حول نشأة النحو الوظيفي والذي يعد من العلوم المعرفية الحديثة ومنبته في الغرب وتحديدا في هولندا وجاء مع سيمون ديك، أما في الدراسات العربية فقد كان أحمد المتوكل هو أول من أدخله لإلى البلاد العربية، ثم انتقلنا لذكر المراحل الأساسية التي مر بها النحو الوظيفي.

أما المحاضرة الثالثة فقد تطرقنا إلى بذور نظرية النحو الوظيفي في التراث العربي وكيف تجلى بكل حيثياته عند علماء الفقه والأصول وباللاغة والنحو وتجسدت جل المفاهيم في التراث العربي وعليه حاول المتوكل أن ينجز نظرية وظيفية عربية.

ثم تناولنا في المحاضرة الرابعة والخامسة مبادئ النظرية الوظيفية أي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية وهذه المبادئ وضعها المتوكل حتى نفرق بين النحو الوظيفي والنظريات اللسانية الأخرى وبخاصة

التوليدية التحويلية. وهناك مبادئ عامة وضعها المتوكل وهي مبادئ تقوم عليها نظرية النحو الوظيفي بشكل عام بحيث البنيات الثلاث تقوم انطلاقا من هذه المبادئ.

أما المحاضرة السادسة حاولنا من خلالها التفريق بين المدارس البنوية والمدارس اللسانية الوظيفية وبخاصة نظرية النحو الوظيفي التي جاء بها سيمون ديك ووجدنا بأن هناك فرق شاسع وبخاصة التفريق بين الكفاءة اللغوية والكفاءة التواصلية.

وفي المحاضرة السابعة حاولنا الإشارة إلى الكفاءة اللغوية والتواصلية مع تحديد أهم الفروقات بينهما.

في المحاضرة الثامنة عالم الجملة والنص بالانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص، حيث عرفنا الجملة في النحو الوظيفي ثم ولجنا عالم النص والخطاب من منظور وظيفي.

تطرقنا في المحاضرة التاسعة إلى البنية الحملية ورأينا بان الجملة تتشكل من محمولات وموضوعات وبانها تعبر عن وقائع أو أحداث في العالم مع التفريق بين دلالة المحمول والموضوع.

في المحاضرة العاشرة والحادية عشر تطرقنا إلى مفهوم الجملة وخصائصها ومن ثم انتقلنا إلى مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي مشيرين إلى أهم الأصناف والانواع كالجملة البسيطة والمركبة والجملة الرابضية وغيرها من الجمل.

والمحاضرة الثانية عشر كانت حول الوظائف التركيبية والتي هي جزء من البنية الوظيفية وأشرنا فيها إلى الوظائف التركيبية وبالخصوص إلى وظيفتي الفاعل والمفعول وكيف توجه الواقعة.

وتطرقنا في المحاضرة الثالثة عشر إلى الوظائف الدلالية والتي تتقاطع مع البنية الحملية وتطرقنا فيها إلى الوظائف الدلالية الأساسية كوظيفة المنفذ والمتقبل والمستقبل وإلى الوظائف الثانوية واهم الفروق بينهم في الواقعة.

وفي المحاضرة الأخيرة تطرقنا إلى الوظائف التداولية حيث قسم إلى وظائف تداولية داخلية واخرى خارجية، فالداخلية كوظيفة المحور والبؤرة والخارجية كوظيفة المنادى والذيل والمبتدأ وكيف تعمل تداوليا بمراعاة السياق والقوة الانجازية.

كما رأينا لقد ضمت المطبوعة "محاضرات في النحو الوظيفي" أربع عشر محاضرة، تهدف إلى تقديم تصور شامل للنحو الوظيفي والتعريف بأهم مصطلحاته، بما يسمح للطالب فهم التحول الذي عرفه الدرس اللساني الحديث، كما ترمي إلى استجلاء العلاقة بين البنية والوظيفة، وبين الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية، كما تسعى إلى تنمية الكفاءة اللسانية والتحليلية لدى الطالب، وإكسابه الأدوات النظرية والإجرائية التي تمكنه من مقاربة الظوتهر اللغوية، وتحليل الخطابات والنصوص من منظور النحو الوظيفي.

أما عن أهم المراجع المساعدة التي ننبه إليها طلبتنا مايلي:

ـ أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الاصول والامتداد.

ـ أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية

ـ يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي .

ـ أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية.

أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية.

أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري).

أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية المقارنة (دراسة في التنميط والتطور).

وفي الأخير تبقى هذه مجرد محاضرات توجيهية يستعين بها الطالب في إثراء معارفه، ورغم ذلك فعليه من الاستفاضة في البحث، وذلك بكثرة قراءاته، لأن هذا العلم من العلوم الحديثة التي تحتاج دائما إلى البحث والتمحيص.

ولله الشكر من قبل ومن بعد.

مفردات مقياس النحو الوظيفي:

ـ المحاضرة الأولى: النحو الوظيفي مفهومه وأصوله.

ـ المحاضرة االثانية: النحو الوظيفي النشأة والتطور.

ـ المحاضرة الثالثة: بذور النحو الوظيفي في التراث.

المحاضرة الرابعة: مبادئ النظري الوظيفية 1.

المحاضرة الخامسة: مبادئ النظرية الوظيفية 2.

المحاضرة السادسة:الفروق بين الاتجاه البنيوي والاتجاه الوظيفي.

المحاضرة السابعة: القدرة اللغوية والقدرة التواصلية.

المحاضرة الثامنة: نحو الجملة ونحو النص.

المحاضرة التاسعة: البنية في النحو الوظيفي(البنية الحملية، الوظيفة)

المحاضرة العاشرة والمحاضرة الحادية عشر: بنية الجملة وانماطها في النحو الوظيفي1 و2

المحاضرة الثانية عشر: الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي.

المحاضرة الثالثة عشر: الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي.

المحاضرة الرابعة عشر: الوظائف التداولية في النحو الوظيفي.

المحاضرة الأولى:

1. النحو الوظيفي مفهومه وأصوله:

يقوم موضوع "النحو الوظيفي" في البداية على تفكيك مفردتي "النحو" و"الوظيفة". لأن هذا الموضوع حظي باهتمام كبير في الدراسات اللسانية الغربية والعربية عبر العديد من الكتب والمراجع، فقد تعددت استخداماتهما واختلفت دلالتهما باختلاف الاتجاهات اللسانية، مما أدى إلى نوع من التداخل المفاهيمي لدى بعض الباحثين. والهدف من التفكيك هو توضيح هذا الخلط القائم بينهم، لأن هناك من يخلط بين النحو الوظيفي، واللسانيات الوظيفية، والتداوليات، لذا تتجلى الغاية الأساسية هو الوصول إلى تحديد دقيق لماهية النحو وماهية الوظيفة، لمعرفة المفهوم العام للنحو الوظيفي.

1.1 ـ مفهوم النحو

يحضى النحو بمكانة مرموقة في الدراسات اللغوية عبر التاريخ؛ حيث شهدت مفاهيمه وتطبيقاته تطورا مستمرا واختلافا واضحا بين المدارس سواء في اللسانيات الغربية أو العربية، وسنحاول التطرق إلى بعض مفاهيمه في الثقافتين.

يتسم التراث العربي بغزارة مفاهيمه لمفهوم النحو وتنوعها، لذلك اختلف النحويون في تعريفه، وسنحاول تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

عرفه "ابن جني" في كتابه الخصائص بقوله:" هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا"[1]

[1] . ابن جني: الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة،ج1، ص 15، 16

لقد أدخل "ابن جني" الصرف في صلب النحو، ويرى النحو بأنه الشامل لجميع الظواهر اللغوية التي تخص بنية الكلمة وتركيبها، من تثنية وجمع، وإضافة وتكسير وتركيب...والهدف منه هو أن كل إنسان ـ وإن لم يولد بلسان عربي ـ يستطيع من خلال قواعد وقوانين النحو أن يصبح كلامه مطابقا للفصحاء.

أما "ابن السراج" فيعرفه في كتابه "الأصول في النحو" بقوله:" النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع"[1]، يؤكد التعريف على أن قواعد النحو لم تفرض تعسفا بل هو استقراء من نصوص كلام العرب الفصحى ، ويضرب أمثلة تطبيقية لما أسفر عنه هذا الاستقراء.

أما عند الغربيين فمصطلح النحو لا ينطبق على مفهوم واحد بل على عدّة مفاهيم أهمها أربعة:[2]

فيأتي مقابلا للسانيات، أو باعتباره فرعا من فروع الدرس اللساني أو باعتباره نمذجة صورية للواقع اللغوي، أو النحو بالمعنى الواسع أي النظرية تهدف إلى تفسير وتحليل اللغة.

أ ـ النحو/ اللسانيات

لقد ميز بعض مؤرخي تاريخ الدراسة اللسانية بين مرحلتين رئيسيتين هما:

مرحلة قديمة: هي مرحلة الدراسات النحوية ومرحلة حديثة وهي مرحلة اللسانيات، حيث يمكن أن نرجع الفرق بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث إلى أربعة محاط: ظروف الإنتاج والموضوع والهدف والمنهج: [3]

ـ من حيث ظروف الإنتاج: وفرت اللسانيات المجال للاستفادة من العديد من العلوم مثل الفلسفة، الرياضيات الحديثة، علم النفس، علم الاجتماع، المنطق والاكتشافات التكنولوجية كالحاسوبيات، وهو ما لم يتوفر للدراسات اللغوية القديمة، والتي كان لها محيطها الفكري والثقافي الخاص بها.

[1] ـ ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص35

[2] ـ أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 36.

[3] ـ المرجع نفسه، ص37

ـ من حيث موضوع الدراسة: لم يتجاوز الفكر اللغوي القديم حدود اللغة الواحدة، والتقعيد لها(الهندية، العربية، الفرنسية) أما اللسانيات فقد وسعت موضوع الدراسة وهو اللغات على اختلاف أنماطها.

ـ من حيث الهدف: هدف اللسانيات هو إقامة نحو كلي لفهم اللغة البشرية تركز على رصد خصائص اللغة الطبيعية بصفة عامة. أما الدراسات اللغوية القديمة فقد كانت تقتصر على تعليم اللغة من أن يشوبها لحن، وتعليمها كهدف رئيسي.

ـ من حيث المنهج: يقوم منهج اللسانيات على بناء نماذج تتبع قواعد الاستنباط والصورية العلمية وتتمتع بالقدرة على أن تُحلل حاسوبيا، في حين أن النحو التقليدي يقوم على أوصاف متفرقة لأبواب نحوية مختلفة في الغالب الأعم.

ب ـ النحو فرع من فروع اللسانيات:

يطلق مصطلح النحو ليشير إلى أحد فروع الدراسة اللغوية القديمة والحديثة والتي تهتم بالصرف أو التركيب أو كليهما معا. وبالتالي، يعتبر النحو بمثابة مستوى من مستويات التحليل اللغوي حيث يتمركز التحليل في بعض الأحيان على التركيب وحده وفي أحيان أخرى يكون جامعا بين التركيب والصرف معًا، كما أن النحو يتداخل مع مستويات لغوية أخرى مثل المستويين الصوتي والدلالي، داخل جهاز واصف واحد.[1]

ج ـ النحو نمذجة صورية للواقع اللغوي:

يقصد بمصطلح النمذجة عملية بناء الجهاز الواصف، ويتم بناء الجهاز الواصف (أو النموذج) انطلاقا من المبادئ المنهجية المتضمنة في النظرية التي تخلفه، فمثلا في نظرية النحو الوظيفي، يجب أن ينطلق في بنائه اعتماد المبادئ المنهجية، وهي:[2]

ـ التمثيل للجوانب التداولية بالإضافة إلى المكونات التي تتكفل بالتمثيل للجوانب الأخرى(الدلالية، التركيبية، الصوتية)

[1] . أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص 38.

[2] . الزايدي بودامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، رسالة دكتوراه، بإشراف لخضر بلخير، جامعة باتنة، 2013، 2014، ص 43

ـ أن يكون منظما على أساس أن الجوانب التداولية تقوم بدور معين في تحديد الجوانب التركيبية الصرفية، أو بعبارة أخرى أسبقية الجوانب التداولية، هذه الأسبقية يبررها أن بنية الجملة الصرفية التركيبية(منظورا إليها كصيغة منجزة) تتحدد تبعا لتلك الجوانب لا العكس، أي أن الجانب التركيبي البنيوي جاء لخدمة الجانب التداولي لا العكس.

د ـ النحو بمعنى النظرية

يعرف "موريس أنجريس" (Maurice Ingres) النظرية بأنها "مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها".[1]

ويمكن القول تبعا لهذا التعريف أنها مجموعة من المبادئ والأسس الفلسفية إلى جانب الجهاز الواصف الذي اعتمد عليه مجموعة من الباحثين والدارسين.

وقد يتوسع في ذلك فيطلق هذا المصطلح باعتباره اِسما علما على نظرية لسانية بعينها من أمثلة هذا التوسع "النحو التوليدي التحويلي" و"النحو المعجمي الوظيفي" و"نحو الأحوال" و"النحو المركّبي المعمّم" و"النحو الوظيفي".[2]

2.1 ـ مفهوم الوظيفة:

يعد مصطلح الوظيفة من المصطلحات الأكثر شيوعا في نظرية النحو الوظيفي، يقول "المتوكل": " حين نتحدث عن الوظيفة يجب أن يكون حاضرا في ذهننا التمييز بين معنيين اثنين لهذا المفهوم، الوظيفة باعتبارها دورا تقوم به اللغة ككل والوظيفة باعتبارها علاقة دلالية أو تركيبية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة "[3] ميز بين نوعين للوظيفة، وهي الوظيفة كدور والوظيفة كعلاقة.

---

[1] موريس أنجريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2004، ص 50. نقلا عن المرجع نفسه.

[2] . أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص 39.

[3] . أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص50

ـ الوظيفة دورا: الوظيفة كدور تجسد وظيفة التواصل التي تمنحه اللغات الطبيعية إلى جانب أنساق تبليغية أخرى.[1] بمعنى أن الوظيفة كدور تتمثل في الغرض من استعمال اللغة سواء أكان لأغراض تواصلية داخل الكائنات البشرية أم لغايات وأهداف أخرى.

ـ الوظيفة علاقة: وهي العلاقة القائمة بين مكونيين أو مكونات في المركب الاسمي أو الفعلي أو الجملة... ففي الأشكال الصورية أو البنوية يوظف هذا المصطلح للدلالة على العلاقة التركيبية كعلاقة الفاعل والمفعول المباشر والمفعول . وفي الأنحاء ذات التوجه الوظيفي يميز بين ثلاث مستويات من الوظائف: وظائف دلالية...ووظائف تركيبية...ووظائف تداولية.[2]

ما يجب الإشارة إليه أن مفهوم كل من العلاقة والدور بالنسبة للوظيفة مختلفان، حيث إن الوظيفة كعلاقة هي عبارة عن رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة، أما الوظيفة كدور تختص باللغة بعدها نسقا تواصليا كاملا.

3.1. مفهوم النحو الوظيفي:

بعدما تطرقنا إلى مفهوم النحو ومفهوم الوظيفة، سوف نحاول رصد مفهوم النحو والوظيفي.

وعلى هذا فالنحو الوظيفي هو "نحو يعد خصائص اللسان الطبيعي الصورية التركيبية والصرفية والصوتية مقومات غير مستقلة عن الدلالة والتداول ولا يتم وصفها وتفسيرها إلا باللجوء إلى عوامل دلالية تداولية"[3]

إذن فهو لا يقوم على الخصائص الصورية بما في ذلك الجوانب التركيبية والصرفية والصوتية، بل تتكامل مع الدلالة والتداول في جانب واحد، ومن ثم تفسر في إطار العوامل الدلالية والتداولية لأن التركيب والصوت والصرف يحددهم إلى حد بعيد التداولية والدلالية التي تقوم على الجانب الوظيفي للغة.

[1] . ينظر أحمد المتوكل: الخطاب الموسط، مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011، ص38.

[2] . أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005، ص21،22.

[3] . محمد الحسين مليطان: نظرية النحو الوظيفي، الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، دار الامان، الرباط، ط1، 2014، ص144.

كما يعرف أيضا على أنه " مقاربة لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقتها البنيوية"[1]، فهو مقاربة لتحليل البنية اللغوية من زاوية وظيفتها التواصلية، وتعتبر هذه الأخيرة من المبادئ الجوهرية التي يقوم عليها النحو الوظيفي لأن مهمة اللغة هي التواصل بين أفراد المجتمع، حيث " تستخدم اللغات لتأدية وظائف متعددة مختلفة إلا أن هذه الوظائف فروع لوظيفة أصل هي وظيفة التواصل"[2]، فاللغة لها وظائف وأغراض متعددة تستعمل من أجلها إلا أن وظيفتها الأساسية هي التواصل. وعليه فالنحو الوظيفي هو تلك النظرية التي تنطلق من مبدأ "تبعية البنية لوظيفة التواصل"[3] بمعنى أن بنية أي نظام سواء كان لغويا أو اجتماعيا يتشكل ويعتمد على الوظائف التي يؤديها في التواصل، بمعنى أن بنية النظام تصاغ وفقا لاحتياجات التواصل بين الأفراد والجماعات.

4.1. النحو الوظيفي والنحو غير الوظيفي:

لقد عرض "يحي بعيطيش" ملخصا موجزا للنظريات ذات التوجه الوظيفي، حيث اعتمد على مبدأين:[4]

ـ اعتبار الوظيفة التبليغية (التواصلية) هي الوظيفة الأساس للغة، وأنها تعكس إلى حد بعيد الخصائص البنيوية للتراكيب اللغوية (الصوتية، الصرفية، التركيبية) في الجملة أو في النص.

ـ لا يعد النموذج النحوي نموذجا وظيفيا، إلا إذا أفرد فيه مستوى خاصا للوظائف التداولية، باعتبارها خصائص تسهم في تحديد البنية التركيبية للجملة أو النص.

وعلى هذين الأساسين يمكن التفريق بدقة بين النحو الوظيفي وغير الوظيفي حيث يكون النحو الوظيفي هو النحو الذي لا يقتصر على الدور الذي تلعبه الكلمات أو العبارات في الجملة؛ أي الوظائف التركيبية (أو النحوية كالفاعل والمفعول) لأن هذه الوظائف لا تمثل إلا جزءا من كل تتفاعل مع وظائف أخرى مقامية،

[1] . أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط2، 2010، ص37.

[2] . أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية المقارنة، دراسة في التنميط والتطور، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان، الرباط، ط1، ص25.

[3] حافظ إسماعيل علوي ووليد أحمد العناتي: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2004، ص 35.

[4] . يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006، ص41

بحيث تترابط الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية بالأغراض التبليغية التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها، وبهذا يكون النحو الوظيفي ذلك الجهاز المركب من محصلة كل هذه الوظائف (التركيبية، الدلالية، التداولية)[1]

أما النحو غير الوظيفي يكتفي بتحديد أدوار أو وظائف بنية الجملة (الوظائف النحوية: كالفاعل والمفعول...) كما هو الشأن مع النحو القديم الذي لا يمثل فيه للوظائف الدلالية أو التداولية، أو لا تعتبر هذه الأخيرة مفاهيم أولية، أي مفاهيم مشتقة من المكون التركيبي، كما هو الحال مع نماذج الأنحاء النحوية التوليدية التحويلية، باستثناء نموذجي البراكمانتاكس والتركيبات الوظيفية.

[1] . يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص41

المحاضرة الثانية:

النحو الوظيفي النشأة والتطور:

تُعد نظرية النحو الوظيفي، واحدة من أبرز النظريات اللسانية الحديثة ذات التوجه الوظيفي. وقد ظهرت في أواخر سبعينيات القرن الماضي، وترجع أصول هذه النظرية إلى البلدان المنخفضة "pays bas" وبالذات إلى مدينة "أمستردام" الهولندية مع مؤسسها "سيمون ديك" "Simon dick"، وذلك عام 1978 بالتحديد من خلال أبحاثه المتعددة ومن بينها كتابه functional grammar ثم سار على نهجه العديد من الباحثين، وبعدها شهدت هذه النظرية توسعا جغرافيا حيث انتقلت من مسقط رأسها أمستردام إلى أقطار أخرى، يقول "المتوكل": "أهم النظريات الوظيفية التي أطرت البحث اللساني العربي فما نعلم ثلاث نظريات: النظرية الفيرثية والنظرية النفسية ونظرية النحو الوظيفي، فيما يخص النظرية الثالثة، نعلم أنها نشأت بجامعة "أمستردام" في أواخر السنوات السبعين على يد مجموعة من الباحثين يرأسها الباحث اللساني الهولندي "سيمون ديك"".[1]

وقد أكد ذلك الباحث "يحي بعطيش" قائلا: "ترجع أصول نظرية النحو الوظيفي إلى البلدان المنخفضة "pays bas" وبالذات إلى مدينة "أمستردام" الهولندية مع مؤسسها الأول "سيمون ديك" من خلال أبحاثه المتعددة التي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية لأتباعه السائرين على نهجه، الذين أجرو دراسات لغوية متنوعة... مست مجال الدلالة والتدول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة، تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا كاللغة الهولندية، والانجليزية والفرنسية والعربية"[2]، ثم عرفت هذه النظرية توسع جغرافيا حيث انتقلت من مسقط رأسها أمستردام إلى أقطار أخرى فتكونت مجموعات بحث وظيفية في أنتويرب (بلجيكا) ومدريد والرباط ولندن والدانمارك.

[1] . أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر العربي (الأصول والامتداد)، ص 59، 60.

[2] . يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي،ص 77.

وقد تمكنت أن تؤسس لنفسها مكانة علمية مميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة بصفة عامة، والنظريات النحوية بصفة خاصة، حيث أصبحت الوريث الشرعي للنظرية الوظيفية قبلها، وتطمح منذ الثمانينات أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها.[1]

وقد ظلت نظرية النحو الوظيفي تكتسب المزيد من الانتشار على جانب المزيد من الاعتناء المعرفي بفضل الندوات الدولية التي تعقد كل سنتين منذ اثنين وعشرين سنة.أمستردام (1984)، أنتويرب (1986)، أمستردام (1988)، الدانمارك (1990)، أنتويرب (1992)، يورك (1994)، قرطبة (1996)، أمستردام (1998)، المحمدية (1999)، مدريد (2000)، بني ملال (1991)، أمستردام (2002)، أكادير (2003)، خيخون (2004)، سان باولو (2006).[2]

ودخلت هذه النظرية العالم العربي عبر جامعة محمد الخامس بالرباط حيث شكلت مجموعة للبحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية، وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة، تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخد محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكونات أخرى، وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسية هي التدريس والبحث الأكاديمي والنشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسها.[3]

1 ـ لقد شرع في تدريس النحو الوظيفي في مستهل السنوات الثمانين بجامعة محمد الخامس بالرباط، ثم توسع تدريسه بفضل الأساتذة الجامعيين المتخرجين من هذه الجامعة، ليشمل جامعات أخرى كجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، وجامعة القاضي عياض بمراكش وغيرها من الجامعات المغربية.

2 ـ أخذت نظرية النحو الوظيفي قسطا هاما من البحث الجامعي بالمغرب حيث هيأت رسائل إجازة وأطروحات دكتوراه وضعت أنحاء وظيفية للغة العربية الفصحى.

3 ـ قام لسانيو مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية بأعمال نشرت بالعربية وبلغات أجنبية داخل المغرب (المتوكل 1985، 1987،1986...2005)، الزهري(1997)، البوشيخي(2005)، وبهذا

[1] . ينظر يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 77.

[2]. ينظر أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص 61.

[3] . ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كان المغرب جسرا لعبور النحو الوظيفي إلى أقطار حربية حيث منه وبفضل المؤلفات والحوث المغربية دخل الجزائر وتونس وموريتانيا والعراق وسوريا بدرجات متفاوتة في التبني ورقعة الانتشار.[1]

4. المراحل الأساسية للنحو الوظيفي

مرت نظرية النحو الوظيفي بمرحلتين كبيرتين هما نموذج الجملة ونموذج النص حيث يقول "يحي بعيطيش": "ويمكن انطلاقا من الجهاز الواصف لهذه النظرية أن نميز فيما بين مرحلتين كبيرتين هما نموذج الجملة الذي ظهر الوجود سنة 1978 من خلال كتاب "سيمون ديك" الموسوم بالنحو الوظيفي (functional grammar) تبعته أبحاث ومؤلفات أخرى، حيث كلها في إطار نحو الجملة إلى نهاية سنة 1998، ونموذج النص الذي بدأ سنة 1989 بكتاب "ديك" المعنون نظرية النحو الوظيفي the theorie of functional grammar رسم فيه المؤلف معالم نموذج نحو جديد، اتبعه مع فريق من الباحثين بدراسات وأبحاث لا تزال إلى اليوم، تدقق مفاهيم هذا النموذج وتوسعه، في إطار جديد تجاوز نطاق نحو الجملة إلى نحو النص.[2]

لقد أصبح أصحاب نظرية النحو الوظيفي يميزون بين فترة النحو الوظيفي الممتدة من بداية ظهور مؤلف "ديك" السابق سنة 1989 إلى سنة 1997 وهي الفترة المتميزة بظهور النحو الوظيفي القالبي الطبقي، تلتها مرحلة جديدة تبدأ بالتعديل الذي أجراه "ديك" على النظرية سنة 1997 ثم (هنخفلد 1997 والمتوكل 1998 و2001 و2003، وهي الفترة التي تميزت بالدعوة إلى نحو وظيفي موحد، يشمل توحيد الإواليات لوصف وتفسير أقسام الخطاب في مختلف اللغات المتباينة نمطيا من جهة.[3]

[1] ـ ينظر أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص61، 62.

[2] . ينظر يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص77 ،78

[3] ـ ينظر يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية، ص 78

ويمكن القول أن نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها إلى يومنا هذا مرت بثلاث صيغ أو نماذج نحوية وهي:[1]

ـ نموذج النحو الوظيفي النواة، أو نموذج ما قبل المعيار (Modèle pré-standard) 1978-1989: وتشمل بصفة عامة كل الدراسات التي مست مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب، في إطار الكلمة المفردة والمركب والجملة (البسيطة والمركبة)، مع التركيز أساسا على الجملة البسيطة.

ـ معيار النحو الوظيفي المعيار (Modèle pré-standard) 1989-1997: وشملت جملة من الدراسات مست بعض القضايا المعجمية والتركيبية والتداولية في إطار الجملة المركبة والمعقدة، حيث أعادت فيها النظر ومحصتها وعمقتها ووسعتها بإجراء بعض التعديلات عليها لتناسب إنتاج الخطاب أو النص، الذي أصبحت فيه الملكة اللغوية ملكة نصية، تتشكل من زمرة من الملكات، تتفاعل فيما بينها أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه، متوسلة بجملة من القوالب والطبقات.

ـ نموذج النحو الوظيفي ما بعد المعيار (Modèle post-standard) 1997: وهو النموذج الذي لا يزال في طور النشأة والتعديل والتحسين وبحاجة إلى بحوث مكثفة تمحص وتغني فرضيته الأساسية القائمة على أطروحة التماثل البنيوي الوظيفي للخطاب مفادها أن بنية الخطاب الطبيعي بنية واحدة تنعكس بكيفية واحدة، في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، سواء تعلق الأمر بأقسام الخطاب (الكلمة، المركب، الجملة، النص) أو باللغات المختلفة المتباينة نمطيا (كاللغات الهندوأوروبية واللغات السامية) أو بالأنماط التبليغية المختلفة اللغوية وغير اللغوية (كإشارات البكم والصم، الرسم والموسيقى والسينما).

وهكذا تمكن "سيمون ديك" وفريقه من وضع نظرية لاقت مكانة بارزة ومرموقة بين النظريات اللغوية الحديثة وذلك من خلال تسليط الضوء على النواقص والعيوب التي شابهت النظريات السابقة مثل الانتقادات التي وجهها التحليل للتحليل الذي قدمه النموذج المعياري للبنيات العاطفية، بناءً على هذه الانتقادات قام بتطوير نظرية النحو الوظيفي التي استندت إلى أسس ومبادئ قوية وواضحة، مما جعلها تحظى بانتشار وتطور واسع على مستوى العالم حتى اليوم.

[1]. يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص 78-79.

المحاضرة الثالثة:

ـ بذور النحو الوظيفي في التراث:

سوف نحاول قراءة جانب من التراث العربي، وفق الجانب المنهجي الذي اعتمدته نظرية النحو الوظيفي، لاسيما المبادئ الأساسية التي صاغها "سيمون ديك"، واتخذها "المتوكل" إطارا نظريا لأبحاثه المتعددة. والإشارة كذلك إلى أهم خصائص الوظيفة العربية التي تجعل منها مشابهة للوظيفة الغربية المعاصرة.

إن أهم الدراسات الواردة في الفكر اللغوي (الدراسات المعجمية، والدراسات التي نجدها في كتب النحو والبلاغة، وأصول الفقه والتفسير) فلكل هذه العلوم مادته التي تخصه، ومصطلحاته التي تميزه، ولكن هناك جوامع توحد بينهم أهمها:[1]

ـ تستهدف هذه العلوم على اختلافها فهم النص القرآني ودراسته واستخراج الأحكام الدينية منه باعتباره أهم أدلة التشريع.

ـ تنوع المفاهيم الأساسية إلى الانتقال من علم إلى آخر، مثال ذلك: مفاهيم الاختصاص، والتخصيص، والتقديم والتأخير، والتوكيد، والعناية والاهتمام التي نجدها في كتب النحو والبلاغة والتفسير وغيرها.

ـ تختلف المصطلحات من علم إلى علم والمفهوم واحد، على سبيل المثال المصطلح النحوي، خروج أسلوب إلى أسلوب، والثنائية البلاغية: الغرض الأصلي/الغرض الفرعي، والثنائية الأصولية: المنطوق/المفهوم التي تحيل على ظاهرة واحدة. ظاهرة الانتقال بمعونة المقام من معنى حرفي إلى معنى ضمني.

لقد فاضت كتب النحو والبلاغة بأسس تتطابق إلى حد كبير مع المبادئ الأساسية لنظرية النحو الوظيفي ومن بينها:

1 ـ المقال والمقام:

من المقولات السائرة في ثقافتنا العربية، المقولة المعروفة لكل مقام مقال" فهي تختزل التنظير للجانب الدلالي والتداولي، وقد وردت عند جل علماء التراث العربي، وهذا ما أقره " العسـكري " بقوله: " واعلم أن

[1] . أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص 166

المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من مقال، فإذا كنت متكلما أو احتجت إلى عمل خطبة لبعض ما تصلح الخطب أو قصيدة لبعض ما يراد له القصيد فتخط ألفاظ المتكلمين مثل الجسم والعرض والكون والتأليف والجوهر فإن ذلك هجنة "[1]

نلاحظ هاهنا أن أبا هلال العسكري ربط المقام بتغير الغرض المنشود ، فباختلاف الغرض المنشود يختلف المقام ، فإذا كانت خطبة فغرضها كما أشرنا آنفا هو الإقناع و كان المقام في هذه الحالة خطابيا يتمثل في الخطيب والمخاطبين ، أما إذا كان المقام شعريا فغرضه يتمثل في الاستمالة والإثارة ، ولكن يجب أن يستعمل كل من الخطيب والشاعر وسيلة للتأثير وإقناع المتلقي ، فالمقام إذا يهتم بالمتلقي لكونه العنصر الأساسي الذي يتوجه إليه الخطاب أو الشعر، كما نجد فكرة المقام أيضا في قوله: " ...ولا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ، ولا الملوك بكلام السوقة ، لأن ذلك جهل بالمقامات ، وما يصلح لكل واحد منهما من الكلام ، وأحسن الذي قال لكل مقال مقام ، وربما غلب سوء الرأي ، وقلة العقل على بعض علماء العربية ، فيخاطبون السوقي والمملوك والأعجمي بألفاظ أهل نجد، ومعاني أهل السراة "[2]، فالمتكلمون طبقات اجتماعية وثقافية، فما يصلح للبدو لا يصلح للحضر، وما يخاطب به الملك لا تخاطب به السوقة.

ونجد " بشر بن المعتمر " ينزل الكلام منازل الناس ، ومراعاة " لكل مقال مقام "، يقول:" فكن في ثلاثة منازل ، فإن أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا ، وقريبا معروفا ، إما عند الخاصة ، إن كنت للخاصة قصدت وإما عند العامة، إن كنت للعامة أردت، والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال "[3]

[1] . أبو هلال العسكري : الصناعتين ، ص 135

[2] . المرجع نفسه، ص 29

[3] . الجاحظ : البيان والتبيين، ج 1/ 136

ويقول في موضـــع آخر : " ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ، ويوازي بينهما وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات "[1]

كما نجد فكرة المقام أيضـا واردة عند السـكاكي في مؤلفه " مفتاح العلوم " حيث يقول: " ولا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام الشـكر يباين مقام الشـكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل،... ، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر ، ثم إذا شـرعت في الكلام فلكل كلمة مع صـاحبتها مقام ، وارتفاع شـأن الكلام في باب الحسـن والقبول ، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به ، وهو الذي نسميه مقتضى الحال "[2]

نفهم من كلام " السـكاكي " أن المقامات عنده مختلفة ، كما أن أشـكال الاسـتعمال اللغوي في مختلف العلاقات الاتصالية تتنوع وتختلف بحسب مقتضيات هذا الاتصال ، فمقام المتكلم يختلف عن مقام السـامع ، وكذلك نجد أن الكلمات مختلفة فكل كلمة قالها تختلف عن الأخرى ، وكذلك اختلاف مقام المتكلم ، أما أثناء حديثه عن مقام الكلام فكذلك يجب أن يتغير من واحد لآخر فمثلا الكلام مع الذكي يتطلب مقاما معينا ومع الغبي يتطلب مقاما آخر ، لذلك قال " فإذا شـرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام" وكأن بالسكاكي يشير إلى الكفاية التداولية، وكذلك إلى أسبقية البنية على الوظيفة.

2 ـ القصد:

لقد درست المقاصد عندهم، في إطار الجملة و الكلام، وهذا ما أشار إليه "ابن هشام" حيث أدخل مفهوم القصد في الكلام، يقول: " الكلام هو القول المفيد بالقصد"[3].ففائدة الكلام مرتبطة بالقصد.

---

[1] . الجاحظ: البيان والتبيين، ج1/ 138، 139

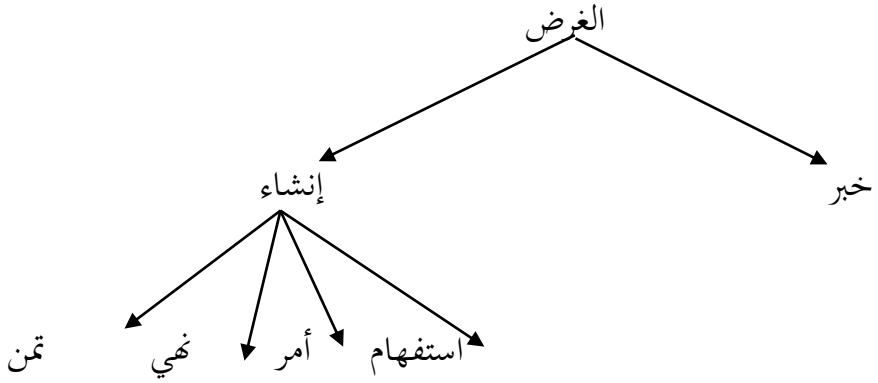
[2] . أبو يعقوب السكاكي : مفتاح العلوم ، تحقيق نعيم زرزورو،دار الكتب العلمية، لبنان ص 168

[3] ـ جمال الدين ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ج2،ط1، 1964، ص419

يبدو أن للقصد مكانة بارزة في الكلام، فهو يتعلق بالمتكلم وغرضه من الكلام، حتى إنه يمثل قطب الرحى للعملية التواصلية مع إفادة السامع ومراعاة حاله وفق السياقات التي ينتج ضمنها الكلام والفرق بين الإفادة والغرض أن " الإفادة ألصق بالمخاطَب وما يجنيه من فائدة تواصلية من خطاب المتكلم، وأن الغرض فمتعلق بالمتكلم أي بالقصد والغاية اللذين يرمي إلى تحقيقهما؛ فالمتكلم والمخاطب هما الطرفان الأساسيان في عملية التواصل "[1]

والغرض أو القصد يتعلق بالمتكلم والفائدة تتعلق بالمخاطب، فهما لب العملية التواصلية؛ إذ أن المتكلم والمخاطب هما طرفاه الأساسيان.

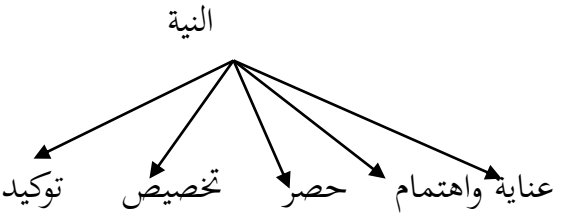
كما أدرج البلاغيون تحت الإنشاء معان متعددة مثل الاستفهام والأمر والنهي والتمني ...، يمكن توضيحها بواسطة الترسيمة التالية:



فإذا كان لمفهوم "الغرض" علاقة بالهدف من الخطاب، فإن لمفهوم "النية " علاقة بتنظيم الخطاب ذاته من حيث ترتيب مكوناته على الخصوص كأن يقدم ما هو في نية التأخير أو عكس ذلك.

إن المتكلم حين يعمل أحكام النحو في خطابه فإن نيته في ذلك تكون إما عناية واهتماما وإما حصرا وإما تخصيصا وإما توكيدا، كما تبين الترسيمة:

[1] . مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب ، ص 186



[1]

3 ـ التقديم والتأخير:

لقد اهتم قدماء النحو والبلاغة بظاهرة التقديم والتأخير، فلم يكن إعادة ترتيب العناصر جزافا، بل كان استجابة وظيفية لبعض العناصر السياقية فكان كل ترتيب ينطوي على قصد معين.

فهذا " سيبويه " يشير إلى قضية التقديم والتأخير والقصد منهما، يقول: " قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله لأنك إنما أردت بهم مؤخرا في اللفظ ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، و إن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى"[2]

فهنا التقديم و التأخير جاء لقصد محدد، وجاء لأهمية تقديم المفعول على الفاعل لأن بيانه أهم لهم في تقديم المفعول على الفاعل.

لقد خصص "الجرجاني" بابا موسعا في كتابه "دلائل الإعجاز"، يقول في شأنه:" هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التعرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطفك عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"[3]

يرى بأن التقديم والتأخير من الأمور المهمة في استنباط معاني الكلام، فلا نؤخر من أجل التأخير ولا نقدم من أجل التقديم إلا بحسب المعنى والغرض، ومن ثم يرى أن " تقديم الشيء على وجهين ـ تقديم يقال

---

[1] . ينظر أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط،ط ، 2006، ص176

[2] . سبويه : الكتاب ، ج 1/ 111

[3] . الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق، محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988 ص83

إنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ...وتقديم على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا"[1]

ويرى كذلك أنه " من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، و أخرى بأنه توسعة على الشاعر أو الكاتب"[2]

فالمتكلم يقدم أو يؤخر لفائدة بلاغية معينة في موضوع محدد، ويتحدد موضوع الإفادة من خلال إدراك المقاصد و الأغراض التي تتناسب مع السياقات والمقامات، وسوف نورد مثالا على التقديم والتأخير بالاستفهام.

يقول "الجرجاني":" إن موضع الكلام على أنك إذا قلت " أفعلت ؟ " فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده "[3]

إذا كان الاستفهام بالفعل كان الشك في الفعل، والغرض منه هو معرفته وإزالة الشك، وبهذا نجد الاستفهام ليس هو القصد في حد ذاته، لأن المتكلم لا يريد إجابة، و إنما يريد التقرير بفعل مخاطبه، فالقصد هنا انتقل من الاستفهام إلى التقرير.

وهذا يدخل في إطار الأفعال الكلامية، وبالتحديد الفعل الإنجازي، حيث تنتقل القوة الإنجازية من الاستفهام إلى التقرير، وذلك بحسب مقاصد المتكلم.

[1] ـ عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص86

[2] ـ المرجع نفسه، ص نفسها

[3] ـ المرجع نفسه ، ص 87

و أما " إذا قلت أأنت فعلت ؟ بدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيــه "[1]؛ بمعنى أن الشك في الفاعل،كأن نقول: أأنت ذهبت إلى الجامعة يا محمد، فالشك هنا في الفاعل أهو محمد أم شخص آخر.

فالقصد يتغير بتغير التركيب فالتقديم و التأخير في الاستفهام بالهمزة، لم يأت لإبراز فائدة و إنما هدفه إيصال مقصد محدد من متكلم إلى مخاطب، وبذلك فالتقديم والتأخير عموما يكون وفقا لمقتضيات تداولية ويلعب القصد دورا أساسيا فيه.

4 ـ التواصل:

أحال قدماء العربية القدماء إلى هذه الخاصية في أكثر من موضع، وهذا ما نجده منصوصا بوضوح في تعاريف اللغة، فهذا "ابن جني" يعرف اللغة بقوله:" أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[2]

فاللغة في جوهرها ليست مجرد أفكار فقط بل هي أصوات منطوقة، يعبر بها كل جماعة (قوم) بلغتهم الخاصة التي تواضعوا عليها للتعبير عن أغراضهم ومقاصدهم، وتحقيق التواصل الفكري والنفسي بينهم.

كما أشار "الجرجاني" إلى كيفية التواصل بين المتكلم والسامع، بقوله:" الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولا عليه وإذا كان كذلك، وكان مما يعلم ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر"[3]

يرى " الجرجاني" أن الناس لا يتكلمون عبثا، بل الهدف الأول من التواصل البشري؛ هو نقل المقاصد والأغراض من عقل المتكلم إلى عقل السامع، وكأن بالرجل يبرر بأن اللغة ليست نظاما شكليا مغلقا بقدر ماهي عملية تواصلية تداولية تقوم على غرض المتكلم وكيفية تلقي السامع له.

تأسيسا على ما سلف عرضه، يتبين بجلاء أن الدراسات التراثية لم تكن مجرد صرحا للظاهر الشكلية المغلقة على بنية اللفظ والحالات الإعرابية، بل كانت في عمقها دراسات وظيفية قائمة على المبدأ الوظيفي،

[1] ـ الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص87

[2] ـ ابن جني: الخصائص، ص 15

[3] ـ عبد القاهر الجرجاني: المرجع السابق، ص155

والتداولي، حيث كشفت في العديد من الظواهر من قبيل، التقديم والتأخير، والقصد، والمقام، والتواصل عمل مبكر للفكر الوظيفي اليوم.

. المحاضرة الرابعة:

مبادئ النظرية الوظيفية1:

يقوم التصور الوظيفي للغة في إطار النحو الوظيفي على مجموعة من المبادئ النظرية والمنهجية، يمكن صوغها في مجموعة من المعايير:

1 ـ وظيفة اللغات الطبيعية هي التواصل:

تتميز النظريات الوظيفية عن النظريات غير الوظيفية بالعديد من الخصائص أهمها: الوصف اللغوي الذي يتسم برصد خصائص العبارة البنيوية والدلالية التداولية.

كما تُعدّ اللغة أداة متعددة الوظائف، فهي وسيلة للتفكير والتعبير عن مختلف الأغراض إلا أن وظيفتها الأساسية تظل متمثلة في التواصل بين الأفراد، وقد ركزت نظرية النحو الوظيفي على هذا الجانب، حيث أولت اهتماما بالغا بالعلاقة بين اللغة ووظيفتها الجوهرية وهي الإبلاغ والتواصل، ويرى "المتوكل" أن اللغات تستخدم ا لتأدية وظائف وأغراض متعددة ومختلفة إلا أن هذه الوظائف هي فروع لوظيفة أصل هي تحقيق وظيفة التواصل بين أفراد المجتمع.[1]

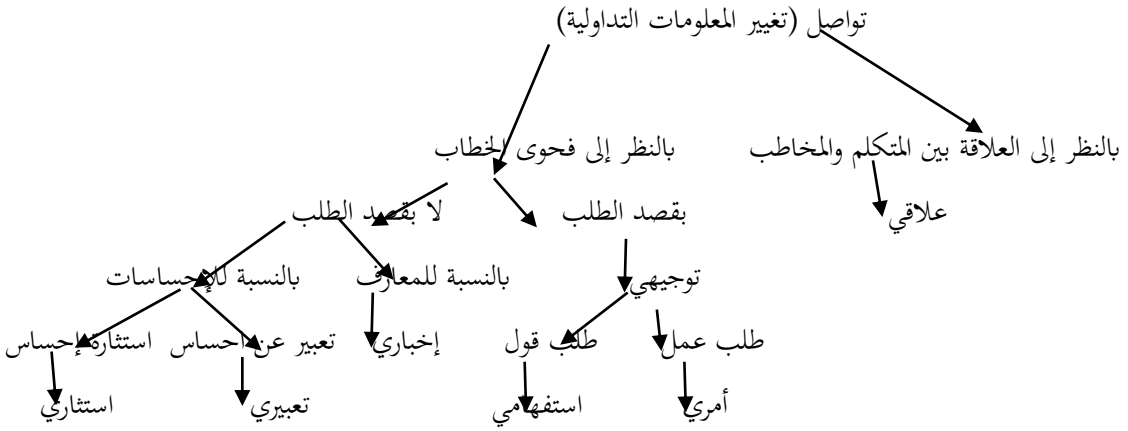
وتتجلى أهمية هذا المبدأ من خلال تعدد وجهات النظر لدى الباحثين اللغويين حول الوظيفة الأساسية للغة فقد ذهب بعضهم إلى القول بأن اللغة لا تؤدي وظيفة واحدة فحسب بل تقوم على عدة وظائف متعددة كالوظائف الست لجاكبسون الذي ميز بين ست وظائف للغة وهي: الوظيفة المرجعية، الوظيفة التعبيرية، الوظيفة التأثيرية، الوظيفة الميتالغوية، والوظيفة الشعرية والوظيفة اللغوية، و"هاليداي" (Haliday) الذي حصرها في ثلاث وظائف رئيسية وهي: الوظيفة التمثيلية (الفكرية)، والوظيفة التعالقية (التبادلية) والوظيفة النصية؛ فهذه الوظائف الثلاث هي وظائف مستقلة إلا أنه بإمعان النظر في خصائص كل منها يتبين أنها آيلة

[1] . أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص 20.

إلى وظيفة واحدة وهي وظيفة التواصل ، وفي المقابل ركز بعض الدارسين وعلى رأسهم "تشومسكي" على الجانب الفكري للغة أي أن الوظيفة الأولى للغة هي التعبير عن الفكر.[1]

ويذهب "سيمون ديك" إلى أن عملية التواصل "عملية ذات أبعاد مختلفة: بعد علاقي، وبعد توجيهي وبعد إخباري، وبعد تعبيري، وبعد استشاري تتكامل كلها لتأدية وظيفة التواصل"[2].

يتم تغيير المعلومات التداولية إما بالنظر إلى العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب (تواصل علاقي) أو بالنظر إلى فحوى الخطاب ذاته. في هذه الحالة الثانية يكون القصد من الخطاب حمل المخاطب على القيام بفعل ما (تواصل توجيهي) سواء أكان الفعل المطلوب عملا (تواصل أمري) أو قولا (تواصل استفهامي) كما يكون القصد منه الغخبار عن شيء(تواصل إخباري) أو التعبير عن إحساس(تواصل تعبيري) أو استثارة إحساس (تواصل استثاري) ويمكن تمثيلها عن طريق الشكل التالي:[3]



[1] . يُنظر: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 51 وما بعدها.

[2] . المرجع نفسه، ص 56

[3] . ينظر المرجع نفسه، ص 57

2 ـ موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية:

يكون موضوع النحو الوظيفي هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم والسامع باعتبار هذه القدرة "مجموعة من القواعد البنيوية الوظيفية التي تمكنه من استخدام عبارات لغوية معينة لتأدية أغراض معينة في مواقف معينة"[1]

أي أن الدرس اللساني يعنى بوصف واستكشاف القدرة التواصلية لدى المتكلم والمخاطب فهي قدرة تتجاوز مجرد إتقان القواعد الصوتية، والصرفية والنحوية والدلالية فهذه القدرة تشمل ـ أيضا ـ معرفة القواعد التداولية التي تتيح لمستخدم اللغة أن ينتج ويفهم العبارات اللغوية في سياقات تواصلية معينة لتحقيق أهداف مقصودة وتتجسد هذه القدرة التواصلية لدى متكلم اللغة الطبيعية في امتلاكه لخمس ملكات أساسية تسهم في حسن التفاعل والتواصل اللغوي وهي: الملكة اللغوية والملكة المنطقية والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية. وبعبارة أدق فإن الوصف اللغوي يرصد الترابط بين الخصائص البنيوية الشكلية، والخصائص التداولية المقامية، وبهذا يتضح الفرق بين النحو التوليدي التحويلي الذي ينصب موضوع وصفه على القدرة أو الملكة اللغوية والنحو الوظيفي الذي يصف الملكة التبليغية.[2]

3 ـ النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظور إليهما من وجهة نظر تداولية:

ترتبط بنية اللغة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة، ففي حال أخذنا الوظيفة بمفهوم العلاقات القائمة بين مكونات الجملة، فإن جميع الأنحاء تستعمل هذا المفهوم لكن بدرجات متفاوتة من حيث الشكل والنوع والأهمية، فمن الأنحاء ما يكتفي بنوع واحد من العلاقات أو الوظائف، ويقصرها على العلاقات التركيبية، ومن الأنحاء من يقصرها على الوظائف التركيبية والدلالية، ولكن في النحو الوظيفي تعطى الأهمية للوظائف التداولية لأن البنية اللغوية لا تكتسب صفاتها إلا من خلال ارتباطها بالوظيفة التي تؤديها، فالوظيفة تؤدي دورا أساسيا في تحديد خصائص البنية سواء من الناحية الصرفية أو التركيبية، إذ إن هذه الخصائص

[1] ـ أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، الرباط، 1998، ص 10.

[2] . ينظر أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، د ط، الرباط، 1995، ص 16. وينظر يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص82

ترتبط بشكل وثيق بالسياق التواصلي والغرض المقصود من العبارات اللغوية.[1]، فثمة ارتباط بين كل غرض تواصلي وكل خاصية من خصائص اللغة البنيوية(التركيبية...)

ويبلغ الوصف اللغوي الكفاية المثلى، من وجهة نظر الوظيفيين، حين يكون النموذج مصوغا على أساس أن يمثل للخصائص الدلالية التداولية في مستوى البنية التحتية، وأن يمثل للخصائص البنيوية في مستوى متأخر، وأن يربط بين هذين المستويين عند طريق نسق من القواعد تتخذ دخلا لها المعلومات المتوافرة في البنية التحتية عن الخصائص الدلالية والتداولية، بهذه الصياغة يستطيع النموذج أن يرصد علاقة التبعية التي تربط البنية بالوظيفة.[2]

4 ـ هدف البحث اللساني تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات:

يهدف البحث اللساني إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية، وتشكل هذه الكفايات ضوابط للنظرية تتم على ضوئها المفاضلة بين مختلف النماذج.

أ ـ الكفاية التداولية:

شهدت الدراسات اللسانية تحولا في طبيعة الاهتمام من التركيز على اللغة بوصفها نسقا من القواعد والبنى المجردة إلى دراسة اللغة في سياقات استعمالها الفعلي، مع ايلاء عناية خاصة للمتكلم والمخاطب، ولطبيعة العلاقة التي تربط بينهما ضمن عملية التواصل، وفي هذا الإطار يندرج النحو الوظيفي ضمن الاتجاهات اللسانية التي تتخذ من الوظيفة التواصلية للغة منطلقا في وصف الظواهر اللغوية وتحليلها، إذ لا ينحصر اهتمامه في وصف البنية الشكلية للعبارات، بل يمتد إلى دراسة كيفية توظيفها في تحقيق المقاصد التواصلية. وانطلاقا من ذلك، أفاد النحو الوظيفي من التصورات المرتبطة بعملية التبليغ.

[1] ـ ينظر أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص57، وينظر، يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص82

[2] ـ ينظر أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995، ص15

يكتب "سيمون ديك" في معرض إشارته للكفاية التداولية "نريد من النحو الوظيفي أن يكشف لنا عن خصائص العبارات اللغوية التي لها علاقة بالكيفية التي تستعمل بها هذه العبارات، وأن يفعل ذلك بالطريقة التي تمكن من ربط الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التفاعل اللغوي".[1]

يتضح لنا من خلال هذا القول أنه على النحو الوظيفي معرفة القواعد التي تنتظم بها اللغة، بل يتجاوزها إلى معرفة كيفية توظيف العبارات اللغوية في سياقات التواصل، وبذلك فهي تتيح الربط بين الخصائص اللغوية للعبارات وبين كيفية استخدامها، وذلك من خلال ربط هذه الخصائص بالمبادئ والقواعد التي تنظم عملية التواصل، وبناءً عليه فإن الإلمام بالسياقات والمواقف التي تحيط بطرفي العملية التواصلية (المتكلم، المخاطب) تعد أمرا ضروريا لتحقيق التواصل والتفاعل. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن اللغة تخضع لمنظومة يحكمها نسقان هما نسق لغوي ونسق الاستعمال.

وقد فرض مجموعة من القواعد والشروط الأساسية وتتمثل فيمايلي:[2]

ـ يجب التمثيل لكل الخصائص التداولية للعبارات اللغوية (كالخصائص الوجهية... والخصائص الإنجازية...).

ـ يجب أن يمثل لهذه الفئة من الخصائص داخل النحو ذاته (أي؛ بالنسبة للصورة الحالية للنحو الوظيفي أي داخل القالب النحويلا خارجه).

ـ يجب أن يكون المستوى الذي يمثل فيه لهذه الخصائص سابقا من حيث مراحل اشتقاق العبارة، على المستوى الذي تحدد فيه الخصائص البنيوية على اعتبار أن الخصائص الثانية تعكس الخصائص الأولى. ومن الملاحظ أن منظري النحو الوظيفي، يسعون باستمرار، في إرضاء هذه الشروط الثلاثة بإغناء التمثيل للخصائص التداولية وصورنة ما كان منها يستعصي على الصورنة.

[1] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، ص 19.

[2] . المرجع نفسه، ص 20.

ب ـ الكفاية النفسية:

تعتمد نظرية النحو الوظيفي على اللسانيات النفسية، وبصفة خاصة كيفية اكتساب اللغة، وفي مجال الفهم يُعدّ النحوالوظيفي كافيا من الناحية النفسية عندما يتمكن قدر الإمكان، من تمثيل النماذج الذهنية المتعلقة بالقدرة اللغوية والسلوك اللغوي. ويتحقق ذلك من خلال بعدين رئيسيين: الأول هو جانب الإنتاج، حيث يُبيّن الكيفية التي يقوم بها المتكلم بتكوين العبارة اللغوية والتعبير عنها، والثاني هو جانب الفهم، حيث يُوضّح الطريقة التي يقوم بها المستمع أو القارئ بتحليل العبارة وتفسيرها تفسيرا مناسبا. [1]

يعرف "ديك" مفهوم الكفاية النفسية على أنها تنقسم بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم فهي "تحدد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها. في حين تحدد نماذج فهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها. وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو بأخرى ثنائية الإنتاج/ الفهم هذه".[2]

يعني أن بلوغ الكفاية النفسية يستلزم توفر عنصرين رئيسيين: أولهما يتمثل في الإنتاج اللغوي الذي يشمل كيفية بناء العبارة والنطق بها، ويعود هذا الجانب إلى المتكلم، أما العنصر الثاني فيتمثل في التلقي والذي يتضمن الفهم والتحليل والتأويل ويختص بالمخاطب.

وسعيا في تحصيل الكفاية النفسية صيغت نماذج النحو الوظيفي على أساس أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة، ويمكن تمثيله كمايلي:

قصد ⟵ صياغة ⟵ نطق

واعتمد "المتوكل" على مبدأين مهمين ليوضح أهمية هذه الكفاية هما: [3]

[1] . أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، ص 19.

[2] . أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص 66.

[3] . أحمد المتوكل:قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 20.

أولا: أن يُقصى من أولوياته ما ثبت عدم واقعيته النفسية أو ما يُشك في واقعيته النفسية كالقواعد التحويلية مثلا؛ يقوم هذا المبدأ على فكرة استبعاد قواعد التحويل في تحليل وتفسير الظواهر اللغوية وذلك لأنّه لا يوجد دليل قاطع يثبت أن هذه القواعد تعبّر فعلا عن العمليات الذهنية التي يقوم بها المتكلم أو السامع أثناء استخدام اللغة وفهمها. لذلك، تعد هذه القواعد موضع شك من حيث دقتها وصحتها التفسيرية.

ثانيا: بناء وصيانة النحو على أساس تضمنه لجهازين اثنين، جهاز توليد (مولد بمصطلح الحاسوب) وجهاز تحليل محلل؛ أي أنه يجب أن يُصاغ النموذج النحوي في إطار نظرية النحو الوظيفي بطريقة تعكس طبيعة عملية التواصل، وذلك من خلال الاعتماد على النماذج النفسية التي تركز على عمليتي الإنتاج اللغوي وفهم وتأويل الرسائل اللغوية.

ج ـ الكفاية النمطية:

من التحديدات الواردة لمفهوم الكفاية النمطية حسب "ديك" "يزعم المنظرون للسان الطبيعي أن بإمكانهم حصر الاهتمام في لغة واحدة أو في عدد من اللغات فيما يقارب التنميطيون اللغة مقاربة محايدة نظريا تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام"[1]

يرى "المتوكل" أن بلوغ الكفاية النمطية لا يتحقق إلا بتوافر عاملين جوهريين يشكلان الدعامة الأساسية لهذا المفهوم هما: [2]

ـ تمحيص انطباقية هذه النظرية على أكبر عدد ممكن من اللغات ذات البنى اللغوية المتباينة، فيرصد بين ما يؤالف بين هذه اللغات المتباينة نمطيا وما يخالف بينها، وقد تجسد هذا المطمح في الاهتمام في القواسم المشتركة بين اللغات الطبيعية بالتركيز على كليات وظيفية (دلالية وتداولية) أكثر منها صورية تحتمل الاختلاف والتباين. فهذه الخصائص ـ الصوتية ،الصرفية، التركيبية(الفاعل،المفعول) ـ يختلف ترتبهما من لغة إلى أخرى سواء كانت من بنية نمطية واحدة (فاعل، فعل، مفعول) كالإنجليزية أو بنية نمطية مختلفة(فعل، فاعل، مفعول)

ـ بناء أنحاء للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة ورصد ما تشترك فيه هذه اللغات وما تختلف فيه.

[1] ـ أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص 68

[2] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 21.

المحاضرة الخامسة:

مبادئ النظرية الوظيفية 2 :

سنحاول في هذه المبادئ ـ التي سنذكرها لاحقا ـ أن نعتمد على المبادئ العامة للتوجه الوظيفي الذي أرسى معالمها " أحمد المتوكل" والذي حاول من خلالها التمييز بين النظريات الوظيفية وغير الوظيفية.

ترتكز المقاربة الوظيفية على مبادئ عامة، بقطع النظر عن الإطار الذي يتبناها قديما كان أم حديث، نورد هنا أهمها:

أ – أداتية اللغة:

تعد اللغة في المقاربة الصورية موضوعاً مجرد أي مجموعة من جمل ربط بين مكوناتها علاقات صرفية – تركيبية ودلالية في هذا المنحى. ارب اللغة على أساس أنها بنية مجردة يمكن يمكن أن تدرس خصائصها في حد أي بقطع النظر عما يمكن أن تستعمل من أجله.

أما حسب المقاربة الوظيفية فإن اللغة أداة تسعى لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية من هذا المنظور تعد العبارات اللغوية، مفردات كانت أم جملا، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس.[1]

وللتوضيح يأخذ "المتوكل المثالين التاليين:

أ– اعطيت هندا كتاباً ب كتاباً أعطيت هندا (بنير كتاباً ")

يرى أصحاب التوجه الصوري أن الفرق هو "فرق بنيوي صرف يكمن في أن المكون المفعول في الجملة الأولى يحتفظ بموقعه الأصلي بعد الفعل في حين أنه يرد في الجملة الثانية محتلا للموقع الصدر أي قبل الفعل"[2]

أما أصحاب التوجه الوظيفي يرون أن تأخير المفعول في الجملة الأولى يعلله أن القصد من إنتاج هذه الجملة إخبار المخاطب بمعلومة "جديدة" غير متوافرة لديه في حين أن تصديره في الجملة الثانية آيل إلى أن

[1] . أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص19

[2] . المرجع نفسه، ص20

القصد من إنتاجها تصحيح إحدى معلوماته باعتبار هذه الجملة ردا على الجملة: بلغني أنك أعطيت هندا قلما.[1]

ب – وظيفة اللغة الأداة :

إن الأغراض التي يحققها الإنسان بواسطة اللغة كثيرة ومتعددة كالتعبير عن الفكر والأحاسيس والمعتقدات والتأثير في الغير بإقناعه أو ترغيبه أو ترهيبه أو مجرد اخباره بواقعة ما. إلا أن هذه الأغراض وإن تعددت واختلفت من حيث طبيعتها أوية إلى وظيفة واحدة هي تحقيق التواصي بين أفراد المجتمع.[2]

كما توجد وظائف أخرى ـ حسب الباحث ـ وتتمثل فيمايلي:[3]

ـ موقف من لا يؤمن أن للغة وظيفة يمكن تعيينها بالتحديد.

ـ موقف يذهب إلى أن اللغة الأساسية هي التعبير عن الفكر.

ـ موقف من يرى أن للغة وظائف عدة إضافة إلى الوظيفة التعبيرية أو الوظيفة التواصلية.

ـ موقف من يجعل وظيفة التواصل وظيفة أصل، ويعد الوظائف الأخرى فروع.

ـ موقف يحصر اللغة في وظيفة التواصل، ويعد الوظائف الأخرى أنماط خطابية لهذه الوظيفة.

ج – اللغة والاستعمال:

يرتبط نسق اللغة ارتباطا وثيقاً بنسق استعمالها، لذلك فالوظيفة التواصلية "تحدد بنية اللغة كما أن لكل أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها"[4]

ويقصد بنسق الاستعمال "مجموعة القواعد والأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين"[5]

[1] ـ ينظر أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص20

[2] ـ المرجع نفسه، ص21

[3] ـ أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، دار الامان، المغرب، ط1، 2005، ص29

[4] ـ أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص52

[5] ـ المتوكل: المنحى الوظيفي، ص21

فنسق اللغة ونسق الاستعمال نسقان مختلفان من حيث طبيعتهما لكنهما مترابطان. ويتجلى هذا الترابط "في كون نسق الاستعمال يحدد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية والدلالية والصرفية – التركيبية والصوتية وهو ما يعني به فرع اللسانيات المسمى "اللغويات الاجتماعية""[1]

فاختلاف خصائص العبارات اللغوية يختلف باختلاف الوسائط الاجتماعية كجنس المخاطب وسنه وطبقته المجتمعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، فمثلا قولنا (ناولني الملح من فضلك) تلفظ إذا كان المتكلم والمخاطب متساويان، أما إذا كان وضع المخاطب يعلو وضع المتكلم نقول (هل تستطيع أن تناولني الملح من فضلك؟)، أما إذا كان وضع المخاطب دون وضع المتكلم فنقول(ناولني الملح أو الملح).[2]

د – سياق الاستعمال:

يقتضي التواصل "الناجح" أن تطابق العبرة المنتقاة سباق استعماها. وسياق الاستعمال سياقان: سياق مقالي وسياق مقامي ويُقصد بالسياق المقالي "مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين باعتبار أن عملية التواصل لا تتم بواسطة جمل بل بواسطة نص متكامل في غالب الأحوال، ومن أهم مظاهر الترابط بين عبارات النص الوحد ظاهرة "العود الاحالي" المعروفة التي تربط بين ضمير ما ومركب اسمي سابق كما هو الشأن في النص المبسط التالي: استعار خالد قلما من هند ... وبعد ساعات أعاده إليها"[3]

أما السياق المقامي "فهو مجموعة المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي معين لدى كل من المتكلم والمخاطب"[4]

وتقسم المعارف والمدارك إلى: المعارف الآنية والمعارف العامة.فأما الآنية فهي المدركات الحسية السمعية والبصرية وغيرها المتواجدة في موقف التواصل ذاته، ومن أمثلتها ارتباط إنتاج العبارات اللغوية أو تأويلها كإحالة الأدوات الإشارية على ذوات "حاضرة" أثناء التواصل كما هو شأن اسم الإشارة في الجملة التالية:

ناولني ذلك من فضلك !

---

[1] ـ أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص21

[2] ـ المرجع نفسه، ص22

[3] ـ المرجع نفسه، 22، 23

[4] ـ ينظر المرجع نفسه، ص22

ما يبرر الاكتفاء بالإحالة على الذات المقصودة في الجملة بواسطة مجرد اسم إشارة هو توافر هذه الذات أثناء التخاطب وتعرف المخاطب عليها.[1]

أما المعارف العامة فهي ما يشكل مخزون المتخاطبين المعرفي لذهني حين التخاطب، ويشمل هذا المخزون كل ما يعرفه كل من المتكلم والمخاطب عن عالم الواقع وعن عوالم ممكنة أخرى، كما يسهم المخزون الذهني في تحديد سلامة العبارة اللغوية أو عدم سلامتها، فقد تكون العبارة اللغوية سليمة نحوا ودلالة لكن لاحنة بخرقها لمعرفة من المعارف العامة، ومثال ذلك: صومعة حسان من أجمل آثار مراكش. فهذه الجملة لا يشوب تركيبها ودلالتها شائب، ولكن لا يقبل المخاطب هذه الجملة على سلامة بنيتها إذا كان يعلم أن "صومعة حسان" من آثار الرباط لا مراكش.[2]

مثال آخر لارتباط سلامة العبارة اللغوية بالمعارف العامة: من خصائص الجمل الاستفهامية الحاملة لسؤال حقيقي أنها تستدعي جوابا قد يكون نعم" أو "لا". إلا أن هذه الخاصية ترتفع حين ترد الجملة الاستفهامية حاملة لسؤال عن شيء غير متوافر في مخزون المخاطب. ومن أمثلة كذلك استحضار سياق التواصل ظاهرة ازدواج القصد، أو معرفة مقاصد المتكلم من خلال تلفظهخخ بملفوظ معين، فمعرفة مقصده يتوقف على استحضار السياق التواصل، فمثلا الجملة: هل تستطيع الوصول إلى النافذة؟ يمكن أن يثوى وراءها قصدان اثنان الاستفهام عن مدى قدرة المخاطب على الوصول إلى النافذة إذا كان المخاطب في حالة ترويض على المشي بعد عطب ما وطلب المتكلم من المخاطب أن يفتح النافذة لتهوية الحجرة، فلا يمكن ترجيح أحد القصدين إلا بالنظر إلى سياق التواصل.[3]

هـ – اللغة والمستعمل:

يشكل حمولة العبارة اللغوية ثلاثة عناصر أساسية: أولاً، فحواها القضوي، وثانياً: القصد من إنتاجها إخبار أو استفهام أو أمر أو غير ذلك وثالثاً – وهو ما يهمنا هنا – موقف المتكلم من المحتوي القضوي ،من مواقف المتكلم إزاء الفحوى القضوي الموقف المعرفي يقين أو شك أو احتمال. كما في الأمثلة التالية:

[1] . ينظر المتوكل: المنحى الوظيفي، ص23

[2] . ينظر المرجع نفسه، 23، 24

[3] . ينظر المتوكل: المنحى الوظيفي، ص24

أ- إن خالداً سيسافر قطعاً

ب لا أظن أن خالداً سيسافر

ج – قد يسافر خالد.

و ـ الأداتية وبنية اللغة:

إن أهم مبادئ المنحى الوظيفي هو ما له صلة بعلاقة أداتية اللغة وبنيتها بعلاقة وظيفة التواصل بالنسق اللغوي، ونتيجة لذلك فلا مشروعية للحديث عن "الوظيفة إلا إذا كانت تؤثر تأثيرا دالا في البنية"[1]، فأهم ما يدفع من ينكر مشروعية الأخذ بالوظيفة هو أن "بنية اللغة نسق مجرد ـ كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ـ تحكمه مبادئه وقواعده الخاصة ويتسنى بالتالي لدراسة اللغة أن يصفه في معزل تام عن أي شيء آخر كما يتسنى لعالم الإحياء أن يصف مكونات القلب وبنيته في استقلال عن وظيفة ضخ الدم"[2]

ويقسم المتوكل البنية والتواصل إلى:

ـ البنية والتواصل الأمثل: يرتبط التواصل الناجح بتوفر ثلاثة عناصر أساسية وهي: المتكلم، والمخاطب، والخطاب الذي ينتجه المتكلم ويؤوله المخاطب، وكذلك خلو الخطاب من العوائق البنيوية كالحذف، والإضافة والنقل، وإن حدث عائق فإن التواصل يقل.

ـ البنية وأهداف التواصل: يرمي المتكلم من وراء خطابه إلى تحقيق هدفين أساسين: إما إضافة معلومة غير متوافرة في مخزون المخاطب أو تعويض إحدى معلومات المخاطب بمعلومة يعتقد أنها المعلومة الواردة، ففي الأولى يظل "المكون الحامل للمعلومة المراد إضافتها إلى مخزون المخاطب محتلا موقعه الأصلي داخل الجملة لا يميزه عن باقي المكونات إلا نبره...أما حين يكون الخطاب مقصودا به تقييد معلومة من معلومات المخاطب أو تصحيحا فإن المكون الحامل للمعلومة المقيدة أو المصححة يرد مصحوبا بإحدى أدوات التقييد أو متصدرا للجملة أو مفصولا"[3]

[1] ـ المتوكل: المنحى الوظيفي، ص27

[2] ـ المرجع نفسه، ص28

[3] ـ المرجع نفسه، ص32

ـ البنية وأنماط التواصل: يتوفر الخطاب على العديد من الأنواع المختلفة كالخطاب السردي والصحفي والحجاجي وغيرها، ولكن ما يجب أن يشار إليه هو أن موضوع الخطاب وهدفه يحددان "البنية والأسلوب اللذين يناسبان ويخدمان موضوعه وهدفه. فليس للخطاب الحجاجي البنية والأسلوب اللذين للخطاب السردي أو الخطاب الوجداني"[1]

[1] ـ أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص32

المحاضرة السادسة:

ـ الفروق بين الاتجاه البنوي والاتجاه الوظيفي:

لقد عرفت اللسانيات الكثير من الثورات والتطورات بدءا باللسانيات البنيوية بقيادة سوسير، ثم اللسانيات الوظيفية والتي مثلتها حلقة براغ اللسانية التي طورت البنية بربطها بالوظيفة، والمدرسة السياقية مثلتها مدرسة لندن بزعامة "فيرث" ومالينوفيسكي، والتي ترى أن المعنى يفهم من خلال السياق الاجتماعي أو الموقفي، كما حدثت ثورة لسانية مع "تشومسكي" في نظريته التوليدية التحويلية، ثم تبعتها ثورة أخرى مع "هايمس"مؤكدة على دراسة اللغة في جانبها التواصلي.

1 ـ سوسير واللسانيات البنيوية:

عرفت دروس "سوسير" منذ نشأتها مسارا متميزا ومكانة مرموقة طوال القرن العشرين، ولا يختلف اثنان في أن سوسير كان ولا يزال مرجعا في مجمل الإشكالات التي طرحت في القرن العشرين في جل المجالات المرتبطة بقضايا اللغة.

وتعرف اللسانيات على أنها " العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النزعة التعليمية والاحكام المعيارية"[1]، فالدراسة العلمية للغة هو اتباع طرق علمية وموضوعية ومنهجية. ويرى "سوسير" أن اللسانيات تقوم بثلاث مهمات:[2]

ـ تقديم الوصف والتاريخ لمجموع اللغات، وهذا يعني سرد تاريخ الأسر اللغوية، وبناء اللغات الأم في كل منها ما أمكنها ذلك.

ـ البحث عن القوى الموجودة في اللغات كافة وبطريقة شمولية متواصلة، ثم استخلاص القوانين العامة التي يمكن أن ترد إليها كل ظواهر التاريخ الخاصة.

ـ تحديد نفسها والاعتراف بنفسها.

[1] . أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008، ص15

[2] . المرجع نفسه، ص16

وقد عرف سوسير بالعبارة الشهيرة "إن الموضوع الوحيد والحقيقي للسانيات هو اللسان في ذاته ومن أجل ذاته"[1]

إن هذه العبارة قد حددت الجانب النظري والمنهجي الخاص بمجال اللسانيات، ومكنتها من الاستقلال بنفسها عن العلوم والدراسات اللغوية.

لقد قسم "سوسير" الظاهرة اللغوية إلى ثلاث مكونات أساسية: اللغة، اللسان، الكلام. فاللغة هي عبارة عن ظاهرة طبيعية تميز الإنسان عن غيره من الكائنات، وهي ظاهرة شمولية توجد عند الأفراد في كل زمان ومكان، ويميز سوسير بين اللغة واللسان بقوله:" يختلف اللسان عن اللغة بالنسبة إلينا، إن اللسان ليس سوى جزء محدد من اللغة كظاهرة عامة، إنه نتاج جماعي للغة ومجموعة من الاصطلاحات اللازمة التي يكيفها المجتمع ليسمح للأفراد المتكلمين بممارسة هذه الملكة"[2] فاللسان صورة من اللغة وجزء منها مع وجود طرف آخر هو المجتمع الذي يلعب دورا أساسيا في تكييف الملكة اللغوية مع اللسان في المحيط الاجتماعي الذي يوجد فيه الإنسان. وبخلاف اللسان فإن الكلام نشاط لغوي فردي يتمثل في تنفيذ قواعد نسق لسان معين، فالكلام قائم على إرادة الفرد المتكلم، ولا يوجد الكلام بالطريقة نفسها عند المتكلمين بلسان معين، وإنما يختلف من متكلم إلى آخر، وقد ميز سوسير بين اللسان والكلام وهو التمييز الذي"يكتسي أهمية منهجية قصوى، لأنه سمح بتحديد موضوع اللسانيات تحديدا دقيقا. إن اللسان نسق لغوي قائم بذاته وخاص بكل مجتمع على حدة نقول "اللسان العربي" و"اللسان الفرنسي" و"اللسان الألماني" ، واللسان مجموعة من العلامات التي تتم المواضعة حولها ليستعملها أفراد المجتمع قصد التعبير عن حاجاتهم اليومية والخاصة. إن اللسان مؤسسة اجتماعية... ولا دخل فيه للفرد المتكلم الذي لا يخلقه ولا يغيره، وإنما يأخذه قسرا عن الجماعة اللغوية التي يعيش فيها"[3]

[1] . مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013، ص 164

[2] . مصطفى غلفان، مرجع سابق، ، ص156

[3] . المرجع نفسه، ص158

كما هيمنت نظريته على العلامة اللغوية واقتصر فيها على ثنائية الدال والمدلول، والعلامة اللغوية هي التي تربط بين مفهوم وصورة سمعية. فالدال هو المتتالية الصوتية، أما المدلول فهو مجموع السمات المعنوية التي يثيرها فينا.

وماتزال اللسانيات السوسيرية موضوع العديد من الدراسات اللسانية التي جاءت بعده.

2 ـ اللسانيات الوظيفية: حلقة براغ

إن الحديث عن النظرية الوظيفية يحيلنا مباشرة إلى مدرسة براغ، التي تعتبر من أهم المدارس وأكثرها تأثيرا، ومن أبرز أعلامها نجد: "ماثيسوس و"تربتسكوي"، "رومان جاكبسون"، وكوسيفسكي".

وتتميز هذه المدرسة بأنها من أشهر المدارس التي تأثرت بثنائيات "دي سوسير" وآرائه

ارتكز اهتمام هذه المدرسة على مجموعة من المبادئ:[1]

ـ ينبغي دراسة اللغة دراسة تزامنية والنظر إليها بوصفها نظاما ديناميكيا متطورا.

ـ تتسم اللغة بطابعها النسقي؛ إذ لا يمكن تحليل أي عنصر من عناصرها ءوتقويمه إذ نظر إليه بمعزل عن غيره، وغنما لا يمكن هذا الإجراء والتقويم إلا من خلال تحديد علاقاته بالعناصر الاخرى المتعايشة معه.

ـ اللغة ذات طبيعة وظيفية؛ لأنها أداة تستخدم لأداء مجموعة من الوظائف الأساسية، ومن هذا المنطلق يعد التوجه الوظيفي صفة مميزة لحلقة براغ.

ـ في سنة 1928 أعلن أعضاء حلقة براغ اللسانية عن توجه منخجي جديد يتجاوز التصور البنيوي الكلاسيكي لـ "سوسير" وقد رأوا أن مناهج دراسة وظيفية الأصوات الكلامية يمكن تطبيقها تزامنيا على اللغة في مرحلة معينة من وجودها، كما يمكن تطبيقها تعاقبيا على اللغة خلال مراحل تطورها وتغيرها التاريخي.

ـ يرى أصحاب حلقة براغ أن اللغة باعتبارها نظاما من الانظمة الفرعية، لكل نظام منها مشكلاته الخاصة، غير أن هذه الأنظمة لا تدرس بمعزل بعضها عن بعض.

[1] – Josef Vachek : The Linguistic School of Prague, An Introduction to Its Theory and Practice, Indiana University press,p25

اشتهرت "حلقة براغ" بأعمالها في مجال الفونولوجيا وهو فرع من اللسانيات يهتم بالتنظيم النسقي للأصوات داخل اللغات، وتركز على الوظائف التي تؤديها العناصر الصوتية داخل اللغة ، وعلى النظام التي تشكله هذه العناصر مجتمعة، وقد عني بهذا المجال "تربتسكوي" وقد أشار إلى مفهوم الفونيم واهم السمات التميزية له، وهي كالتالي:[1]

ـ التقابل التمييزي:(distinctive opposition) مثل pat,bat، في هذا المثال يوجد تقابل تمييزي بين الصوتين /p/ و /b/ فإذا استبدل أحد الأصوات باللآخر تغير الصوت، ولذلك تعد سمة تمييزية.

ـ التقابل غير التمييزي(non-disctintive opposition) يتضح هذا الصوت في aspiration أو النفث الهوائي إذ يمكن ملاحظته في الصوت h عند نطق بعض الكلمات، فالفونيمp في كلمة puff سواء كان مصحوبات بالنفث الهوائي أم لا لا يؤدي اختلاف نطقه إلى تغيير المعنى.

3 ـ مدرسة لندن

يعتبر "فيرث" furthأبرز روّاد هذه المدرسة، وقد أثر تدريسه في لندن أكثر من عشرين عاما، وانتشرت أفكاره بين معاصريه، ومن بين تلاميذه الذين عرفوا بالفيرثيين الجدد "مايكل اكسندر"، و"هاليداي"وغيرهم.

ومن أهم مبادئ مدرسة لندن أن دراسة اللغة تسند إلى السياق، ومن هذا المنظور يستمد معنى الوحدة اللغوية الذي يستعملها فيه شخص معين، وهو مفهوم استعير من عالم الأنثربولوجيا "مالينوفيسكي"، وعليه لا ينبغي فصل اللغة عن السياق الذي ترد فيه.[2]

حيث "أن ما يميّز مدرسة لندن بشكل عام والبريطانية بشكل خاص اهتمامهم بعده مجالات لا زالت تستقطب اهتمام العديد من الأخصائيين ألا وهي: المكون الاجتماعي، سياق الموقف ونظريه الدلالة ومنهج تحليل اللغة والتحليل الفونولوجي والأنظمة المتعددة بالإضافة إلى تطوير فنيات الترجمة وأساليب تدريس اللغات الوطنية والأجنبية".[3]

---

[1] - Ibid , p26 ,27

[2] - chapman and christopher : Key thinkers in linguistics and the philosophy of language, Edinburgh University press, 2005,p80

[3] . أحمد مومن: اللسانيات: النشأة والتطور، ص 186.

ومن أهم الاسهامات الفيرثية في هذا المجال هو إعادة النظر في ثنائية اللسان والكلام، حيث "يرفض فيرث أي فصل بين اللسان بوصفه نسقا لغويا مشتركا والكلام بوصفه استعمالا فرديا لهذا النسق على النحو الذي أقامه سوسير قبله لأن اللغة في نظر فيرث ليست كيانا مستقلا بذاته ولا يمكن دراستها بوصفها نسقا ذهنيا"[1]

وللإشارة فإن "فيرث" كان شديد الحرص على وصف اللغة باعتبارها نشاطًا معنويًا في سياق اجتماعي معين، ثم إن درس التاريخ واللغات الشرقية ولا سيما الهندية التي تؤثر بنظرياتها، مما جعله يعتقد أن اللغة وتطويرها لا يكون إلا بمعرفة الصوتيات الحديثة وبهذا فإنه خالف تصورات "سوسير" لا سيما في مفهوم الثنائيات مؤكدا أن اللغة ليست بنية مغلقة بل منظومة تتفاعل مع المحيط الاجتماعي.[2]

قد كان "فيرث" مقتنعا بأن تصور "سوسير" للسان ينطوي على عدد من الأخطاء، من بينها فصل البنية اللغوية عن السياق، وقد تبنى فيرث تصورا للغة باعتبارها مجموعة من الأحداث الكلامية التي ينتجها المتكلمون.

وبناء على ماسبق، تعتبر مدرسة لندن ذات توجه وظيفي وسياقي، تدرس في الإطار الواسع للبنيوية، أي تدرس العلاقات داخل اللغة وتربطها بالمعنى والسياق الاجتماعي، وقد جعل "فيرث" سياق الموقف عنصرا أساسيا لفهم المعنى.

4 ـ المنهج التوليدي التحويلي:

شهد الدرس اللساني في النصف الثاني من القرن العشرين تحولا نظريا ومنهجيا بارزا مع ظهور النظرية التوليدية التحويلية والتي ارتبطت باللساني الأمريكي نعوم تشومسكي (chomsky) ولاسيما منذ صدور كتابه البنى التركيبية سنة 1957، وقد أسهم هذا المنهج في إعادة التصور اللساني من الانتقال من المنهج البنيوي إلى المنهج العقلي، على اعتبار أن اللغة قدرة ذهنية إنسانية.

[1] - chapman : key thinking, p86

[2] . أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطور، ص 173.

النحو التوليدي عند "تشومسكي" هي المعرفة التي يملكها المتكلم والتي تمكنه بالربط بين الصوت والمعنى، وبهذا يقصد "تشومسكي" بالنحو التوليدي بأنه "ذلك النسق من القواعد التي تسند وصفا بنيويا للجمل بكيفية واضحة ومحددة"[1]

وهناك معنى خاص يوظفه "تشومسكي" قاصدا به النظرية التي يسعى اللساني إلى بنائها، والقادرة على وصف القدرة اللغوية عند المتكلم، وبتعبير آخر هدف النظرية عند "تشومسكي" هو بناء نموذج صوري يمكن من إنتاج وتأويل الجمل النحوية، يقول "تشومسكي":" من الواضح أنه ينبغي أن نسند للنحو وضع نظرية قائمة على الاطرادات التي نسميها البنية التركيبية للغة، وبما أن النحو مصاغ صوريا، فإنه يشكل نظرية رياضية لبنية لغة طبيعية خاصة"[2]، فالنحو بالمعنى الخاص يهدف الوصول إلى توضيح الإبداع الذي يتميز به كل فرد متكلم، والمتمثل في كونه قادرا على إنتاج وتأويل مالا حصر له من الجمل النحوية، مستعملا عددا محدودا من القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية، ويهدف النحو إلى أن يسند إلى كل جملة من الجمل وصفا بنيويا يبين الكيفية التي يتم بها توليد الجمل وتأويلها.

5 ـ النظريات الوظيفية: مرحلة التداوليات

لقد شن "هايمس" هجوما عنيفا على التصور الذي انحصر فيه البحث اللساني، وبخاصة مع صاحب النظرية التوليدية التحويلية، الذي قصر دراسته على القدرة اللغوية دون الكلام(الإنجاز). أما "هايمس" فقد أصبح معروفا بالتركيز على القدرة التواصلية بدل القدرة اللغوية ، يقول:" إن نظرية تشومسكي القائمة على توليد الجمل اللغوية المختلفة صحيحة تماما، إذا كان المقصود منها وصف اللغة ككيان مستقل...فهي ليست قوالب وصيغا وتراكيب مقصودة لذاتها، وإنما هي موجودة للتعبير عن الوظائف المختلفة، كالطلب والترجي والأمر والنهي والدعاء والوصف والتقرير، وغير ذلك من آلاف الوظائف اللغوية"[3]

[1] ـ مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ط1، ص28

[2] . المرجع نفسه، ص29

[3] . نقلا عن يحي بعيطيش، مرجع سابق، 39

وعليه أعيد الاعتبار للنظريات التداولية التي تركز على الكفاءة التواصلية، مثل نظرية الأفعال الكلامية، لأصحاب مدرسة اكسفورد بزعامة "أوستين" و " وسيرل"، والاستلزام الحواري بزعامة غرايس، ونظرية التلفظ عند "ايميل بنفنست" ، ونظرية النحو الوظيفي بزعامة "سيمون ديك"، وتشترك هذه النظريات بتركيزها على السياق المقامي والمعرفة المشتركة بين المتكلمين، والافتراضات المسبقة، ومقاصد المتكلمين، والعلاقات الاجتماعية وغيرها من العناصر والضوابط التي تدخل وتركز على البعد التداولي لجهازها الواصف.

وقد حاول "المتوكل" أن يقدم تصورًا يوضح الفرق بين التوجه الوظيفي والتوجه غير الوظيفي، مركزًا على إبراز أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، مؤكدا أن هناك اختلافات جوهرية بين هذين التوجهين أكثر من أوجه التوافق، وسنعمل على مناقشة هذه الفروقات من خلال النقاط التالية:[1]

ـ وجوه الائتلاف

ـ تسعى جميع النظريات اللسانية في وصف خصائص اللغات الطبيعية بمعنى أن جميع هذه النظريات تتخذ موضوعًا لها اللسان الطبيعي.

ـ لا تقف هذه النظريات عند الوصف الصرف للظواهر اللغوية بل تتعداه إلى محاولة تفسير هذه الظواهر.

ـ تستهدف هذه النظريات استكشاف الخصائص الجامعة بينا للغات الطبيعية على اختلاف أنماطها أي وضع نحو كلي تتفرع عنه الأنحاء الخاصة المقترحة لوصف كل لغة على حدة.

ـ تصوغ كل نظرية نموذجا صوريا تفترض فيه أنه يكفل التمثيل الملائم للظواهر الموصوفة.

ـ الأنحاء التي تصوغها جميع هذه النظريات أنحاء قدرة وليست أنحاء إنجاز: تستهدف النظرية وصف قدرة المتكلم أي معرفته للغته التي تمكنه من الإنجازات في مواقف تواصلية معينة.

ـ تفرد جميع هذه النظريات بدرجات متفاوتة، مستويات للتمثيل للجوانب التركيبية والجوانب الدلالية، والجوانب التداولية.

[1] . ينظر أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 14-15.

- **وجوه الاختلاف**

- تُعدُّ النظريات غير الوظيفية اللغة نسقًا مجردا (أو مجموعة من الجمل المجردة) يؤدي وظائف متعددة أهمها وظيفة التعبير عن الفكر، في حين أن النظريات الوظيفية تعد اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي نسقًا رمزيا يؤدي مجموعة من الوظائف أهمها وظيفة التواصل.

- تعتمد النظريات الوظيفية فرضية أن بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ربطت هذه البنية بوظيفة التواصل، بيد أن النظريات غير الوظيفية تنطلق من مبدأ أن اللغة نسقا مجردًا يمكن وصف خصائصه دون اللجوء إلى وظيفته.

- "قدرة" المتكلم/ السامع في رأي غير الوظيفيين، معرفته للقواعد اللغوية (الصرف)، أما "القدرة" في رأي الوظيفيين فهي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة.

- يتصدر اللغويون غير الوظيفيين الكليات اللغوية على أساس أنها مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بالخصائص الصورية في حين أن اللغويين الوظيفيين يتصورون هذه المبادئ على أساس أنها مبادئ تربط بين الخصائص الصورية للسان الطبيعي ووظيفة التواصل.[1]

[1] . أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 15.

المحاضرة السابعة:

القدرة اللغوية والقدرة التواصلية:

تعد العلاقة بين معرفة اللغة واستعمالها من القضايا المركزية في الدرس اللساني الحديث؛ إذ يقتضي تفسير السلوك اللغوي النظر في القواعد التي تتيح بناء الجمل، وفي الشروط التي تجعل استعمالها ملائما للمواقف المختلفة، وفي هذا الإطار، برز مفهوما القدرة اللغوية والقدرة التواصلية، بوصفهما تصورين يختلفان في تحديد نطاق المعرفة التي يمتلكها المتكلم، وقد ارتبط المفهوم الأول بالمنهج التوليدي عند "تشومسكي"، بينما تبلور الثاني لدى "هايمس".

1 ـ القدرة اللغوية:

تشير القدرة اللغوية إلى " مجموع القواعد الضمنية التي يتوافر عليها المتكلم وتجعله قادرا على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل النحوية؛ ولا شيء غير الجمل النحوية، إن القدرة هي المعرفة اللغوية التي يدخلها interiorise كل فرد متكلم بلغة معينة في شكل قواعد؛ وتمكنه من إنتاج ما لا حصر له من الجمل النحوية التي لم يسبق له أن أنتجها، ومن تأويل/فهم جمل لم يسبق له أن سمعها. إن كل متكلم يملك آلية مولدة بكيفية واضحة ومحددة للجمل النحوية في لغة معينة إنتاجا وتأويلا صحيحين. إن هذه المعرفة الضمنية بقواعد اللغة هي ما يسميه تشومسكي القدرة اللغوية"[1]

فالقدرة بمفهوم تشومسكي تتميز بخاصية الخلق والإبداع، غير أن الإبداع ليس متجانسا عند الفرد المتكلم، بل ينبغي التمييز بين نوعين من الخلق اللغوي: الخلق اللغوي المقنن ، الخلق الخارق للقواعد. إن الخلق اللغوي المقنن هو الذي تحكمه قواعد النحو في لغة ما. ويتعلق الأمر بإمكانية إنتاج وتوليد ما لا حصر له من الجمل النحوية في إطار ما تسمح به قواعد النحو في اللغة، ويرجع

[1] ـ مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص41

هذا النوع من الخلق لطبيعة القواعد اللغوية نفسها وما تتشكل منه اللغات من مواد صوتية وتركيبية ودلالية تتسم بالتكرارية. أما الخلق الخارق للقواعد فهو الذي يحدث تغييرات متفاوتة الأهمية في القواعد اللغوية التي تتضمنها القدرة اللغوية المشتركة بين أفراد عشيرة لغوية، فالستعمال الجمعي لهذه المظاهر على القواعد اللغوية، قد يحولها إلى قواعد عادية.[1]

كما تنحصر القدرة لدى منظري الاتجاه الصوري في " المعرفة اللغوية الصرف، في مجموعة القواعد الصرفية – التركيبية والدلالية والصوتية"[2]، فأصحاب الاتجاه الصوري يحصرون القدرة اللغوية في المعرفة اللغوية الخالصة بوصفها قدرة ذهنية، التي تتأسس على نظام من القواعد التي تضبط البنية وتحدد العلاقات القائمة بين بنياتها الصوتية والدلالية، وتتيح للمتكلم إنتاج صيغ لغوية متعددة، انطلاقا من معرفته الضمنية بالنظام الذي يحكم اللغة.

وكذلك أشار تشومسكي إلى الإنجاز وهو " التنفيذ العملي لقواعد القدرة وآلياتها، إنه التحقيق الفعلي للقواعد الضمنية التي يملكها الفرد عن لغته، غير أن الإنجاز ليس دائما صورة مطابقة للقدرة الضمنية التي تتسم بطابع التجريد، فهناك مجموعة من العوامل التي تتدخل في الإنجاز...ومن بينها: المقام والظروف التي ينجز فيها القول، الحالة النفسية للمتكلم، التفاوت الحاصل في المستوى الثقافي للأفراد وتجانس لغتهم..."[3]

ويفضل تشومسكي الاهتمام بالقدرة لأن نضج الدراسات الانجازية متعلق أساسا بتقدم البحوث في مجال القدرة أولا وليس العكس، وهذا ما أكده بقوله:" إن الموضوع الأول للنظرية اللسانية هو المتكلم المستمع المثالي المنتمي لعشيرة لغوية متجانسة كليا والذي يعرف لغته، وعندما يطبق معرفته

[1] ـ ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص42

[2] ـ أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص27

[3] ـ المرجع السابق، ص 43

هذه في إنجاز فعلي فإنه لا يخضع للشروط النحوية غير الملائمة كقصور الذاكرة أو عدم الانتباه أو الأخطاء"[1]

2 ـ القدرة التواصلية:

القدرة التواصلية عند "هايمس" معرفة الفرد بقواعد اللغة وقواعد استعمالها في السياقات الاجتماعية المختلفة، فلا تقتصر على إنتاج جمل صحيحة نحويا، بل تشمل معرفة متى يتكلم وفي أي مقام وبأي أسلوب، يقول " هايمس" في صدد ذلك:" يكتسب الطفل معرفة بالجمل ، لا من حيث كونها صحيحة نحويا فحسب، بل من حيث كونها ملائمة أيضا، ويكتسب قدرة على معرفة متى يتكلم ومتى لا يتكلم، وماذا يقول، ومع من، ومتى، وأين، وبأي كيفية"[2]

أما في نظرية النحو الوظيفي فإن مصطلح القدرة التواصلية يمكن " مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم بواسطة العبارات اللغوية، أي ما يمكنهم من التفاهم والتأثير في مدخرهم المعلوماتي (بما في ذلك من معارف، وعقائد وأفكار مسبقة وإحساسات) والتأثير حتى في سلوكهم الفعلي عن طريق اللغة"[3]

ونظرية النحو الوظيفي لا تميز بين القدرة النحوية والقدرة التداولية*، وإنما ترى أنها قدرة تواصلية واحدة، وفي هذا المنظور يستحضر "المتكلم –السامع أثناء إنتاج عبارات لغته أو فهمها كل هذه

[1] . مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص45

[2] – Dll Hayms, on Communicative Competence; in.j.B Pride and Janet Holmes, Sosiolinguistic: selected reading, Harmondsworth: Penguin Books, 1972, p277

[3] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص16

* القدرة التداولية هي التي تكشف عن خصائص العبارات اللغوية التي لها علاقة بالكيفية التي تستعمل بها هذه العبارات، وأن يفعل ذلك بالطريقة التي تمكن من ربط هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التفاعل اللغوي.

المعارف وإن كان استحضارها يتفاوت باختلاف موقف التواصل وملابساته ونمط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النحوية الصرف تقوم بالدور المركزي في حالات التخاطب العادية"[1]

وتتكون القدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة الطبيعية من خمس ملكات على الأقل وهي: الملكة اللغوية والملكة المنطقية والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية، وتقوم هذه الملكات بدورها في عملية التواصل كمايلي:[2]

ـ الملكة اللغوية: وهي ملكة تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من أن ينتج ويؤول إنتاجا وتأويلا صحيحين عبارات لغوية ذات بنيات متنوعة جدا ءومعقدة جدا في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة.

ـ الملكة المنطقية: وهي الملكة التي يتسنى لمستعمل اللغة الطبيعية على اعتباره مزودا بمعارف معينة، أن يشتق معارف أخرى بواسطة قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي.

ـ الملكة المعرفية: وهي ملكة تتيح لمستعمل اللغة الطبيعية من تكوين رصيد من المعارف المنظمة، وبفضلها يستطيع أن يشتق معارف من العبارات اللغوية كما يستطيع أن يختزن هذه المعارف في الشكل المطلوب وأن يستحضرها لاستعمالها في تأويل عبارات لغوية أخرى.

ـ الملكة الإدراكية: وهي ملكة تمكن مستعمل اللغة الطبيعية بواسطة من أن يدرك محيطه وأن يشتق من هذا الإدراك معارف يستطيع استخدامها استخدامها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

[1] . أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي، ص27

[2] . ينظر أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص،دار الأمان، الرباط، 2001، ص36، 37 . وينظر المتوكل قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل ادلالي والتداولي ص16، 17

ـ الملكة الاجتماعية: بها يتوسل مستعمل اللغة الطبيعية لمعرفة وضبط الكيفية التي ينبغي أن يخاطب بها مخاطبا معينا في موقف تواصلي معين قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة.

مما سبق ذكره يتضح أن الملكة اللغوية والملكة التواصلية تمثلان مفهومين متكاملين ولاسيما في نظرية النحو الوظيفي، إذ لا تكفي معرفة المتكلم بقواعد اللغة الصرف من تحقيق التواصل، بل لابد من توظيف هذه الملكة وفق السياق والمقام والغاية من الخطاب. فالملكة اللغوية تمنح مستعمل اللغة القدرة على إنتاج العبارات وتأويلها، بينما تتجاوز القدرة التواصلية هذا الحد.

وكما رأينا سابقا بأن النحو الوظيفي جعل من التواصل الوظيفة الأساسية للغة، وربط بين البنية اللغوية والوظيفية التي تؤديها داخل الموقف التواصلي. كما أن القدرة التواصلية في النموذج الوظيفي لا تختزل في الملكة اللغوية وحدها، بل تتكون من ملكات متعددة، أهمها الملكة اللغوية إلى جانب الملكة المنطقية والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والاجتماعية، فالملكة اللغوية تؤدي دورها في إنتاج العبارات، بينما تضمن الملكات الأخرى ملاءمة الخطاب للسياق.

المحاضرة الثامنة:

ــ نحو الجملة ونحو النص:

1 ـ نحو الجملة:

من المعروف أن الدراسات اللسانية واللغوية التي تمخضت عنها مختلف الحضارات، قصرت دراستها على الجملة كأعلى وحدة في التحليل، ويمكن القول بشكل عام أنه إلى " منتصف الستينات كانت الجملة هي التي ينظر إليها مطلقا على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة، وأكبر ما يحاط به، وهي من ثم وحدة قابلة للدراسة اللغوية"[1]

وبهذا فالجملة هي أكبر وحدة في النظام اللغوي اهتم معظم اللغويين ـ لاسيما أكانوا عربا أم غربا ـ بالبحث عن مكوناتها والكشف عن تراكيبها المختلفة حتى وإن تم اقتطاعها عن سياقها. وما يلاحظ في هذا الخصوص التباين الحاصل في تعريفها، حيث يقول "دوبوغراند" :" لقد اعتمدت دراسات التراكيب اللغوية جميعها على وجه التقريب منذ نشأتها في العصور السحيقة على مفهوم الجملة دون غيره، ومن المقلق أن هذا التركيب الأساسي قد أحاط به الغموض وتباينت صور التعريف به حتى في وقتنا الحاضر... ومازالت هناك معايير مختلفة لجملية الجملة دون الاعتراف بصراحة بأنها تعريفات نهائية بل أساسا لتوحيد تناول موضوعها"[2]

لقد ورد مفهوم الجملة عند الباحثين بمفاهيم مختلفة، يعرفها المبرد بقوله: " ما يحسن السكوت عليها وتجب فائدة للمخاطب"[3]، فهو يركز على تمام الفائدة وتمام المعنى بالنسبة للمخاطبين، وهذا حتى يتحقق الفهم والإفهام بين المتكلم/السامع، وذلك لتحقيق فعالية الاتصال بينهم.

---

[1] ـ فولفاجنج هاينه من وديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص19

[2] ـ دوبوغراند: النص والخطاب والإجراء، ص88

[3] ـ المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ج1، 1994، ص146

ونفس المنحى نحاه "إبراهيم أنيس" بقوله:" إن الجملة في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة أو أكثر"[1] فهو يؤكد على استقلال الجملة بنفسها، ورأى بأن إفادة المعنى ينتج عن هذا الاستقلال، ويمكن أن تكون الجملة كلمة أو أكثر.

أما اللغويون المحدثون فقد عرفوا الجملة بأنها " البند النحوي الأخير في الهرمية النحوية ومعنى هذا أن الجملة قابلة للتقسيم إلى بنود أصغر منها ولكنها ليست بند من جزء آخر في هذه الهرمية"[2]

لقد نظر اللغويون إلى الجملة بوصفها قمة الهرم تتجزأ إلى عدة أجزاء أصغر منها، كالكلمة، والحرف، فهي مستقلة عن غيرها من مكونات النظام اللغوي.

وبهذا، جاز لنا القول أن جل الدراسات اللسانية الغربية والعربية في تحديده للجملة لم تتجاوز الجانب البنيوي والشكلي.

أما في **نظرية النحو الوظيفي** ـ كما يرى بعيطيش ـ لم تخصص أبحاث "ديك" أو "المتوكل" تعريفا للجملة، إذ لم يخصص كل منهما لها مدخلا أو تمهيدا، ولكن الناظر لهذه النظرية يجد بأنها تركز بصفة جوهرية على الوظيفة التواصلية، وكذلك التحليلات التداولية القائمة على مفهوم القوة الإنجازية، يدرك أنه على الرغم من شيوع مصطلح الجملة في هذه النظرية إلا أن مفهومها ارتبط بشكل واضح بنظرية الأفعال اللغوية عند أوستن وسيرل ومن بعدهما غرايس، وعليه فإنها تقوم على أنساق تتحدد عن طريق ظروف إنتاجها، ومقاصد متلفظيها، والجملة في النهاية هي فعل لغوي.[3]

ولقد أكد " المتوكل" في أكثر من موضع بأن نظرية النحو الوظيفي اقترضت من الكثير من العلوم، وبخاصة الجوانب التداولية ومن بينها الفعل الكلامي، يقول:" من المعلوم أن الجوانب التداولية

[1] ـ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص260، 261

[2] ـ رانيا فوزي عيسى: علم اللغة النصي، ص18

[3] ـ ينظر يحي بعيطيش، مرجع سابق، 153

درست أول ما درست في إطار التيار الفلسفي المسمى فلسفة اللغة العادية حيث عولجت الظواهر التي من قبيل الإحالة والأفعال اللغوية والاستلزام الحواري...وقد انتقلت المفاهيم المرتبطة بهذه الزمرة من الظواهر عن طريق الاقتراض، إلأى حقل الدراسات اللغوية إذ إن مجموعة من النظريات اللغوية وظفت هذه المفاهيم"[1]

وبناء عليه يمكن اعتبار الفعل الكلامي وكل المفاهيم المتعلقة به كالقوة الانجازية الصريحة والمستلزمة، والفعل القضوي من أهم الأساسيات التي تقوم عليها نظرية النحو الوظيفي.

إن المدقق فيما قدمه "المتوكل" من كتابات تتعلق بدراسة الجملة العربية من منظور وظيفقي يدرك جيدا أنه لا يمكن حصر مفهوم الجملة في الفعل اللغوي فقط (إذا فهمنا من الفعل اللغوي قوته الإنجازية فقط) ذلك أنه يعد أحد الجوانب المشكلة للجملة(الغرض الذي سيقت له الجملة) إضافة إلى جوانب أخرى أبرزها البنية الصورية المكونة للجملة الحاملة لذلك الفعل والخاضعة له.[2]

إذا كانت الجملة في نظرية النحو الوظيفي هي فعل لغوي، فماهو الفعل اللغوي ؟وماهي أهم أسسه؟

ـ نظرية أفعال الكلام:

يحتل مفهوم الأفعال الكلامية (spech Act) موقعا محوريا في الأبحاث التداولية، حتى إن هناك من الباحثين من عد أفعال الكلام هي نفسها التداولية، لأن لهما نفس المنشأ وهو فلسفة اللغة العادية التي تبنتها مدرسة " أكسفورد " ومن أقطابها "جون أوستين" وتلميذه " جون سيرل " اللذان يرجع الفضل لهما في تأسيس هذه النظرية، و الفعل الكلامي كمفهوم يعني " التصرف (أو العمل) الاجتماعي أو المؤسساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام، ومن ثم فالفعل الكلامي يراد به

[1] . أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري ، ص18

[2] . ينظر الزايدي بودامة، مرجع سابق، ص76

الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بلمفوظات معينة، ومن أمثلته: الأمر، والنهي، والوعد، والسؤال، والتعيين، والإحالة ...فهذه كلها أفعال كلامية"[1]

فالفعل الكلامي ذو طبيعة اجتماعية مؤسساتية انجازية، ينجزه المتكلم بمجرد النطق بملفوظات معينة، وهذا ما يراه "أوستن" يقول:"يتضمن الكلام متكلم وسامع وملفوظ...فالمتكلم لا يصدر أصواتا فقط من خلال كلامه، لكنه ينجزها أثناء عملية النطق"[2]

ويعرفها " جون سيرل " بقوله:" إن كل تواصل لغوي يستدعي أعمالا لغوية، وإن الوحدة في التواصل اللساني ليست الرمز أو الكلمة أو الجملة، ولا حتى الشكل المنجز للرمز والكلمة والجملة وإنما هي إنتاج الرمز أو الكلمة أو الجملة أو إصدارها عند إنجاز لغوي، فأن تعتبر الشكل المنجز رسالة هو أن تعتبره منتجا أو مصدرا ...فإن إنتاج شكل جملة منجز أو إصداره بالامتثال إلى شروط معينة هو عمل لغوي، وإن الأعمال اللغوية هي الوحدات الأساسية أو الدنيا للتواصل اللغوي"[3]

فالأفعال اللغوية لا تعتمد على الجانب اللساني الصوري، ولكن كيف توظفه لتنجز أفعالا لغوية إنجازية قوامها التواصل اللغوي، وعباراتها لا تحتكم إلى معيار الصدق والكذب.

ومن منطلق هذا الكلام نجد أن أعلام " مدرسة أكسفورد " تجاوزوا ما جاءت به الوضعية المنطقية بوصفها للوقائع بالصدق أو بالكذب " ...إذا كان الوضعيون المناطقة قد نظروا إلى الوصف على أنه الوظيفة النموذجية الجديرة بالبحث ...فإن فلاسفة أكسفورد قد نظروا إلى الوصف بوصفه وظيفة واحدة من وظائف كثيرة ...إذ توجد إلى جانب الوصف أغراض أخرى تستخدم من أجلها

[1] ـ مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 10

[2] Pier Paolo Gigilioli : Language And Social Context, penguing group , london , england ,1st published ,1972 ,p 136

[3] ـ جون سيرل: الأعمال اللغوية بحث في فلسفة اللغة، ترجمة أميرة غنيم، مراجعة محمد الشيباني، دار سيناترا، تونس، ط1، 2015 ،ص 39

اللغة، فهناك السؤال، و الأمر، والنهي ...الأمر الذي دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن قواعد الاستعمال، أي القواعد التي تحكم هذه العبارات أو تلك تحت هذا الظرف المعين ومن ثم راحوا يبحثون عن المعنى في حدود الاستعمال اللغوي "[1]

فبحسبهم اللغة تحمل العديد من القواعد، التي تحكم استعمال العبارات في ظروف ومقامات معينة.

وهذا ما أكده " أوستين "* أن هناك جملا غير وصفية لا تتميز بالصدق أو الكذب يقول: " أما الفلاسفة فلطالما توهموا، أن شأن الحكم في القضية، إما أن يصف حالة شيء ما، وإما أن يثبت واقعة عينية، مما يعني أن يكون حكم القضية، إما صادقا أو كاذبا...فهناك من الجمل ما يفيد في العادة الاستفهام، ومنها ما يفيد التعجب والأمر والتمني "[2]

فقد تجاوز رأي الفلاسفة الذين اعتمدوا على وصف القضايا بعبارات وصفية والذين حكموا عليها بالصدق أو بالكذب، مشيرا إلى أن هناك جملا لا ينطبق عليها هذا المعيار، كالاستفهام والتعجب...

وعليه **ميز بين نوعين من الأفعال:**[3] إخبارية وإنشائية **

---

[1] ـ صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،ط1، 1993، ص 18

* لم يقدم أوستن لنفسه أي نظرية متطورة كاملة لأفعال الكلام ، وأن أقرب نقطة توصل إليها بهذا الخصوص محاضرات "وليام جيمس " التي ألقاها " أوستين " في جامعة هارفارد " سنة 1955 ، والتي نشرت بعد وفاته بعنوان: كيف نفعل الأشياء بالكلمات ، ثم ألقاها بسنوات خلت في جامعة " أكسفورد " ، ينظر جون ليونز : اللغة والمعنى والسياق ، ص 190

[2] ـ جون لانكشو أوستن : نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق،المغرب، 2008، ص 12

[3] ـ محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 45

** هذا التمييز بين الخبر والإنشاء لم يغفله قدماء العربية، يقول التهانوي في هذا الصدد " اعلم أن الحداق من النحاة وأهل البيان قاطبة متفقون على انحصار الكلام في الخبر والإنشاء وأنه ليس له قسم ثالث " ينظرمحمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات

أ ـ أفعال إخبارية (constative) : وهي وقائع تصف العالم الخارجي وتكون صادقة أو كاذبة

ب ـ أفعال أدائية (إنشائية ، إنجازية) (performative) : تنجز في ظروف ملائمة ولا توصف بالصدق أو بالكذب، بل تكون موفقة أو غير موفقة، كالوعد، والاعتذار ...

ثم بين " أوستن " في مرحلة ثانية، أن تمييزه بين الأفعال الخبرية والإنشائية غير حاسم، وخلص إلى أن كل قول عمل ولا يوجد ـ إن أمعنا ـ جمل وصفية.[1]

وهذا ما يراه علماء العربية القدماء " فكل خطاب هو فعل للمتكلم حتى الإخبار "[2]

ثم قسمه إلى:

أ ـ الفعل اللفظي(فعل الكلام، فعل القول، الفعل التعبيري ...)(locutionary act) : وهو النطق ببعض الكلمات في تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدد ، ويشتمل على الفعل الصوتي ، والفعل التركيبي ، والفعل الدلالي ، لتشكل معا الفعل اللفظي.[3]

ب ـ الفعل الإنجازي: (الفعل المتضمن في القول، قوة فعل الكلام، الفعل الغرضي، الفعل التمريري) (perlocutionary act): وهو ما يؤديه الفعل اللفظي من معنى إضافي، فالمتكلم

الفنون والعلوم تحقيق لطفي عبد البديع، مراجعة أمين الخولي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1996،ص 737

[1] ـ ينظر محمود أحمد نحلة : أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 46 ، وينظر الجيلالي دلاش : مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 23

[2] ـ عبد الرحمان الحاج صالح : الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 174

[3] . ينظر جون أوستن: نظرية الأفعال العامة، ص 124، وينظر أحمد محمود نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 47

حين ينطق بقول ما، فهو ينجز معنى قصديا، مع توفر شرط مراعاة مقتضى الحال، وهو أساس هذه النظرية.[1]

ج ـ الفعل التأثيري : (الفعل الناتج عن القول ...) (perlocutionary act)

يصفه " أوستين " بقوله : " فأن نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا أو في العادة حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره أو تصرفاته "[2]

2 ـ أفعال الكلام عند " سيرل " (**serel. j**)

انتقل " سيرل " من المقترح الذي وضعه " أوستين " مطورا ومعدلا " فقد أبدى احترازه من التقسيم الثلاثي الذي ذهب إليه سابقه، وتعلق احترازه أساسا بغفلة أوستين عن مكون أساسي ضمن الأعمال اللغوية وهو ذاك الذي أطلق عليه " **سيرل** " اسم الفعل القضوي، ثم قسمه إلى فعلين مختلفين هما الحمل والإحالة"[3]

من ثم قسم الأفعال الكلامية إلى: ـ أفعال قولية : قول كلمات (صرافم ، جمل) ـ أفعال قضوية: الإحالة والحمل ـ أفعال متضمنة في القول.

تتميز أفعال القول في مجرد إلقاء بسلسلة من الكلمات، في حين تتميز الأفعال الإنجازية بكونها إلقاء كلمات داخل جمل ضمن سياقات معينة وتحت شروط معينة وبمقاصد معينة.[4]

---

[1] ـ ينظر جون أوستن : نظرية أفعال الكلام العامة ، ص 129، وينظر أحمد محمود نحلة أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 47

[2] ـ جون أوستين: نظرية الأفعال العامة، ص 131

[3] ـ Jhon searl : Speech Act an essay in the philosophy of language ,Combrdge university press ,1969, p4

[4] ـ Ibid, p39

ثم أردف هذه المفاهيم الثلاثة بمفهوم " أوستين " حول أفعال التأثير بالقول، فيرتبط مفهوم الأفعال المضمنة في القول بالنتائج أو التأثيرات، التي يمكن أن تؤثر في أفعال السامعين أو أفكارهم، فمثلا بواسطة المحاجة أقنع ، وبالتحذير أخيف ...[1]

يتضح أن نظرية الأفعال الكلامية التي جاءت بها فلسفة اللغة العادية بزعامة أوستين وسيرل، شكلت مدخلا أساسيا لمفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي، إذ لم تعد الجملة بنية صرفية أو تركيبية مجردة، بل أصبحت فعلا لغويا يؤديه المتكلم داخل مقام تواصلي معين.

2 ـ نحو النص:

عرفت الدراسات اللسانية التوجه من نحو الجملة إلى نحو النص، على اعتبار النص هو عبارة عن شبكة من العلاقات النحوية والدلالية والتداولية، ولم تفي الجملة بجميع متطلبات البحث اللساني، كالسياق، والقصد وغيرها. أما النحو الوظيفي فقد حاول أن يطور ويعدل بعض الجوانب على البنية النحوية وذلك من انتقاله من نحو الجملة إلى نحو النص، وقد أشار إليها كل من "ديك" و "المتوكل" في مراحل نظرية النحو الوظيفي التي أشرنا إليها في محاضرات سابقة. وسنحاول أن نعطي مفاهيم عامة للنص ومن ثم علاقته بالنحو الوظيفي، و في الأخير نحيل إلى علاقة الجملة بالنص.

1.2 . مفهوم النص:

لقد تعددت التعاريف التي وضعها العلماء لمفهوم النص، ومن أهمها: ما جاء به "فان دايك" ـ وهو أحد مؤسسيي علم النص/ الخطاب ـ ، الذي ينطلق من منظور لغوي تكاملي حيث يؤكد أن التطور الحاصل في المفاهيم الحديثة كالربط بين المنطوقات والسياقات الاجتماعية يساهم في تشكيل النص، فيعتبر النص بنية مقطعية قضوية تتشكل من وحدات لسانية يندرج بعضها في بعض فهو عبارة عن " منطوقات لغوية مكتوبة ومطبوعة، تستند إلى وصف نحوي أكثر ثراء لأبنية المنطوقات

[1] ـ ينظر جون سيرل: الأعمال اللغوية، ص 52

اللغوية...وسنفترض هنا كذلك أنه توجد أبنية نصية خاصة ذات طبيعة عامة؛ أي أبنية كبرى، وان هذه الأبنية الكبرى وفق طبيعتها دلالية"[1]

فهذا التحديد يؤكد أن النص المكتوب هو الذي يتسم بتماسك بنيته النحوية واللغوية والدلالية لا النص الشفوي.

ولا تنفصل رؤية "فان دايك" للنص عن رؤيته للخطاب، إذ يرى أن النصوص تقسم إلى بنائين أولها الأبنية الكبرى macro structures وهي الأبنية النصية العامة، والثانية الأبنية الصغرى micro structures ويطلق عليها للتمييز على أبنية الجمل والتتابعات في النصوص.[2]

2.1 ـ مفهوم الخطاب:

لقد تعدد مفهوم الخطاب في الدراسات الغربية، وذلك لاختلاف الرؤى والمرجعيات الفكرية لكل باحث، وسنقف على بعض المفاهيم له.

يعرفه "ميشال فوكو" بقوله:" هو مجموعة كبيرة من الأقوال أو العبارات، ويعني بها مساحات لغوية تحكمها قواعد"[3] فهو محكوم بأقوال وعبارات تفوق الجملة يتحدد عن طريق مجموعة من القواعد والمعايير.

فهو في نظره يتشكل بواسطة مجموعة من الجمل والمتتاليات المترابطة أو المتسلسلة خطيا والتي تتوزع بانتظام في بنيته.

[1] ـ فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص74، 75

[2] ـ ينظر المرجع نفسه، ص74

[3] ـ ميشال فوكو: حفريات المعرفة، ترجمة: سالم يقوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص81

وهناك من يعرف الخطاب من جانبه الوظيفي فهو "كل تعبير لغوي أيا كان حجمه ينتج في مقام معين قصد القيام بغرض تواصلي معين"[1]

فالخطاب إنتاج لغوي له علاقة وثيقة بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف.

أما "إ. بنفنست" فيركز على الجانب التلفظي في الخطاب، لأنه لا يتحقق إلا بوجود ثلاث عناصر هي: المخاطِب والمخاطب والقصد فهو "كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا ويكون لدى المتكلم مقصد التأثير في الآخرين على نحو ما وبطريقة ما"[2]

يركز "بنفنست" على الجانب الملفوظ من الخطاب فهو حسبه عبارة نشاط حيوي آني يتم بين متخاطبين؛ متكلم قصده الجوهري هو محاولة الإقناع والتأثير في المتلقين مهما كان نوعهم وبأي طريقة كانت.

1.3 ـ الفرق بين النص والخطاب:

إن علم النص تواجهه بعض الصعوبات وتنجم خصوصا عند تحديد النص نفسه، فإذا كان مفهوم النص لا يؤثر بشكل كبير على الناحية الإجرائية فإن الشكل الذي يعالجه علم لغة النص سواء نص أو خطاب كما يحلو لبعض الدارسين تسميته يمثل "قضية خلافية بين علماء النص"[3] فهل الخطاب والنص مصطلحان مختلفان؟ وإذا كان كذلك ما أوجه الاختلاف بينهما؟ أم أنهما لفظان

[1] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001، ص17

[2] . Emile Benveniste : Problem de linguistique generale ,p129 نقلا عن بهية بلعربي: الانسجام النصي في التعبير الكتابي، ص63

[3] ـ سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، ص60

مترادفان يحملان نفس المعنى، وهل اختلاف المصطلح يعود إلى مشارب الباحثين وإلى تعدد العلوم والاختصاصات التي تناولت النص والخطاب والأدب واللسانيات والفلسفة والشريعة ...

تضاربت الآراء واختلفت بين قائل بأن النص والخطاب لهما نفس المعنى، وبين من يرى بوجود الفرق بينهما، من الباحثين من يرى بأن النص هو الخطاب "روجر فاولر" فهو يقول:"كل نص خطاب، فعل لغة من لدن مؤلف ضمني له تصميم محدد الهوية"[1] فالنص والخطاب مترادفان.

ويحدد "آدام جون ميشال" النص في إطار علاقته بالمقام والخطاب فهو عنده بنية مجردة في ذهن المتكلم سواء كانت هذه البنية مقطعية حملية أو قضوية، أي أن النص هيكل شكلي قاعدي لا يتكون إلا من عناصر عملية التواصل، فالمتكلم لتحقيق التواصل يحتاج إلى تعديل هذه البنية حسب ما تمليه عليه ظروف الإنتاج فيكون قد دمج بنية النص في بنية المقام ليشكل بهما بنية الخطاب"[2]

ويمكن تمثيل فكرته بالمعادلة التالية:

ـ النص= الخطاب ـ ظروف الإنتاج

ـ الخطاب= النص+ظروف الإنتاج

وجعل "محمد العبد" الخطاب كلاما منطوقا يتسع لغرض ملابساته إنتاجه وتلقيه وتأويله كالحركات المصاحبة له أثناء الاتصال وهو يتسم بالطول مثل الخطاب الروائي الذي يعتمد على الحوار واعتقادات المؤلف والشخصيات، بينما النص يتسم بالطابع الكتابي والقصر تارة حتى يغدو كلمة مثل: سكوت، والطول أحيانا حتى يصبح مدونة مثل رسالة الغفران.[3]

[1] ـ روجر فاولر: اللسانيات والرواية، ترجمة لحسن احمامة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1997، ص66

[2] ـ j.m.adam : linguistique textuelle des genres de discours aux texts ,nathan , paris,1999,p39

[3] ـ محمد العبد: النص والخطاب والاتصال،الأكاديمية الحديثة للكتاب، القاهرة، ط1، 2014، ص12

أما "عبد المالك مرتاض" يرى عكس هذا، فالنص عنده أعم من الخطاب، يقول في هذا الصدد "ثم لم لا يكون النص خطابا والخطاب نصا؟ ذلك شيء قيل به، ولكننا نحن نأبى القول به فالنص لدينا أشمل وأرحب، أما الخطاب فتصنيف داخلي، تفصيل من مجمل، وفرع من أصل كبير، النص هو كل كتابة على وجه الإطلاق، في حين أن الخطاب تصنيف لنوع الكتابة، وتخصص فني داخلي في تحسينها"[1]

فالنص بهذا المفهوم يمثل الجانبين، الشكل وما يتضمنه من كتابة ولغة، والمضمون وما يحمله من أفكار ومعان، في حين يقتصر الخطاب على تلك الأفكار فقط.

إن المتتبع لهذه الفروقات بين النص والخطاب يرى العديد من التوجهات والآراء المختلفة، وعلى الرغم من ذلك فإنه يصعب تماما فصل أحدهما عن الآخر.

4.1 ـ النص والخطاب من منظور النحو الوظيفي:

أما في **نظرية النحو الوظيفي** فإنها قد تأخرت في معالجة قضية النص/ الخطاب حتى سنة 1989، ويرى الباحث "يحي بعيطيش" أن الامر يعود إلى العديد من الأسباب ومن بينها:[2]

ـ إن الأبحاث التي تناولها نموذج الجملة، تنطبق عليها تقريبا مواصفات النص بالمفهوم الذي طرحه ليونز" والمتوكل*؛ بمعنى أن الجملة في نظرية النحو لم تكن جملة نظام أو معطى مجردا يعزل عن السياق والمقام، والجملة كما أشرنا آنفا هي عبارة عن فعل لغوي يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنجاز و[اغراض ومقاصد المتخاطبين في العملية التخاطبية.

---

[1] ـ عبد المالك مرتاض: نظرية النص الأدبي، ص12

[2] . يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص327

* إذا كان من المتيسر نسبيا أن يأخذ مفهوم الجملة تحديدا يرقى إلى قدر ما من الدقة، كتحديد باقي المفاهيم باعتبارها من إفرازات نظريات بعينها يختلف من نظرية لسانية إلى أخرى، ينظر المتوكل:بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص16

ـ تضارب الدارسين واختلافهم حول تعريف النص والخطاب من جهة، وتقاطعها مع الجملة من جهة أخرى، فمن الدراسين من يستعمل النص ويجعله بنية أقل أو أعلى قدرا من النص.

ـ وهناك من يماثل بين نحو النص ونحو الجملة، وإمكانية توسيع هذه الأخيرة، لتشمل قواعد الخطاب أو النص، وعلى هذا انقسم علماء النص إلى فريقين فهناك من يرى توسيع نحو الجملة وهناك من سيرى العكس.

والخطاب ـ كما أشرنا سابقا ـ هو كل إنتاج لغوي منظور إليه في علاقته بظروفه المقامية والتواصلية التي يؤديها وفقا لظروف الإنتاج وأحوال المتخاطبين، أما في **نظرية النحو الوظيفي** هو يصدق عامة على ما يجاوز الجملة، في هذا الصدد يعرف "ديك" الخطاب بأنه:" لا يتواصل مستعملو اللغة الطبيعية عن طريق جمل منعزلة بل إنهم يكونون من هذه الجمل قطعا أكبر وأعقد يمكن أن نطلق عليها اللفظ العام (الخطاب)"[1]، فالخطاب هو مجموعة من الجمل يتواصل بها بين مستعملي اللغة.

يفترض"ديك" أن التواصل يتم عن طريق مشاركان: متكلم ومخاطب، ويقصد بهما ذاتان مجردتان تشتركان في عملية تواصل ما تتم مشافهمة أو مكاتبة. فالمتكلم يمرر غرض تواصلي يصوغه ضمن فحوى خطابه، وتتفاوت صياغة الغرض بحسب مخزون المتكلم، فإذا افترض المتكلم مخزون المخاطب يتضمن من المعلومات ما يكفل تعرفه على المحال عليه. ويتضمن مخزونا المتكلم والمخاطب أصنافا متعددة من المعارف: معارف عامة، ومعارف مقامية، معارف سياقية.[2]

[1] . أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص17

[2] . ينظر المرجع نفسه، ص18، 19

ـ من نحو الجملة إلى نحو النص من منظور وظيفي:

إن المتجهين في هذا الاتجاه فئتين: فئة تعتقد أن للنص خصائص تخالف خصائص الجملة وانه من المتحتم وضع نحو النص مغاير لنحو الجملة، وفئة ترى بتماثل بنيتي الجملة والنص تماثلا يجعل من الممكن أن يوسع نحو الجملة ليشمل مجال النص، ويمكن أن نلخص هذا الاختلاف والاتلاف في جملة من النقاط:[1]

ـ تقر "كرون" كباقي اللسانيين الوظيفيين بأن ثمة تماثلا بين المفاهيم التي نجدها في مستوى الجملة والمفاهيم التي نجدها في مستوى النص (مفهوم الوحدة، العلاقة) بالإضافة إلى أن كلا من الجملة والنص بنية ذات تكوين سلمي.

ـ يتجه التفكير إلى الربط بين هذين المستويين بإدماج بنية الجملة في بنية أعلى، بنية النص، بإضافة طبقات أخرى فيكون ناتج ذلك سلسلة متواصلة من الطبقات تبدأ بالحمل وتنتهي بالنص.وطريقة الربط ـ في رأي كرون ـ تواجه عقبة وهي أن أعلى طبقات الجملة أي الفعل اللغوي لا تطابق أدنى طبقات النص وهي ما تسميه" الفعل النصي".

ـ نظرا لعدم التطابق التام بين الجملة والوحدة النصية الدنيا، تقترح "كرون" مقاربة قالبية ترصد فيها خصائص الجملة وخصائص النص في قالبين مختلفين متعالقين، قالب جملي وقالب نصي.

ـ نجد توجه "ديك" و "هنخفلد" و "المتوكل" يقوم على أطروحة أن نحو النص امتدادا لنحو الجملة على أساس أن نموذج بنية الجملة يمكن أن يعد نموذجا جزئيا للنص ككل.

[1] ـ ينظر أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية ، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص83 وما بعدها

المحاضرة التاسعة:

ـ البنية في النحو الوظيفي (البنية الحملية الوظيفية):

1 ـ مفهوم البنية الحملية:

سميت هذه البنية بالحملية نسبة إلى الحمل والحمل هو نتاج إسناد محمول (يقابل في التراث النحو العربي المسند) إلى عدد من الحدود أو الموضوعات، تسهم في تحقيقه[1]. وبناءً عليه، يتكون الإطار الحملي من" محمول دوره الدلالة على الواقعة نفسها وعدد معين من "الحدود" تحيل على المشاركين في الواقعة، وتنقسم الحدود إللى زمرتين: زمرة الموضوعات وزمرة اللواحق على أساس أن الموضوعات تحيل على الذوات المشاركة"[2]، ويمكن توضيح ذلك خلال الأمثلة التالية: على سبيل المثال، قتل خالد بكرا البارحة في الشارع. تمت واقعة (القتل) مدلول عليها بالمحمول الفعل (قتَلَ) تشارك فيه ذاتان أساسيتان القاتل (خالد) والمقتول (بكر) ويحدد ظروف وقوعها زمان (البارحة) ومكان (الشارع)

وأساس أي خطاب يمكن أن يجرى بين متكلم ومتلقٍ يقوم في جوهره –في التصور الوظيفي– على هذا الحمل الذي يتكون بدوره من محمول وعدد من الحدود، وهذه الحدود تحمل وظائف دلالية قد تكون أصلية لا يمكن الاستغناء عنها (حدود موضوعات) كالمنفذ والمتقبل والمستقبل، وقد تكون ثانوية (لواحق) تعمل على تخصيص الواقعة وتحديد ملابساتها كالوظائف والزمان والمكان.

2 ـ مقولة المحمول المعجمية:

ـ دلالة الحمل: تتجسد في بنيتين متحدتين، وهما بنية الحمل وبينة الدلالة:[3]

---

[1] ـ الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي (دراسة في نحو الجملة)،ص128

[2] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، ص 65-66.

[3] ـ ينظر يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص230، 231

ـ بنية الحمل: تتكون من محمول يدخل في علاقات محددة مع الحدود.

ـ بنية الدلالة: ويدل فيها المحمول الذي يمكن أن تنتمي مقولته الصرفية إلى الفعل أو الاسم أو الصفة أو الظرف على واقعى، أي شيء يمكن أن يقال عنه أنه حدث في عالم من العوالم الممكنة، يمكن إدراكه حسيا ءوتأطيره في الزمان والمكان، وتدل الحدود التي يتطلبها ذلك المحمول على المشاركين في تلك الواقعة.

ـ يأخذ المحمول صورتان: صورة مجردة وصورة محققة، ويقصد بالمجردة الصورة التي يرد عليها المحمول خارج سياق الجملة، وأما المحققة ففهي الصورة التي يتخذه المحمول بعد أن يكون قد أدرج في سياق جملي، وعليه يعتبر ـ المحمول ـ العنصر المركزي في الجملة، وينتمي إلى إحدى المقولات المعجمية الكبرى قد يكون: فعلا مثل (سافر خالد) وقد يكون اسما مثل (بكر أستاذ) وقد يكون صفه مثل (هند حزينة) وقد يكون ظرفا مثل (السفر غدا)[1]

لقد ركز "المتوكل" على هذه المقولات الأربع في كثير من كتاباته مغفلا المركب الحرفي ولا أدري سبب هذا الإغفال، أمرجعه إلى قلة وروده محمولا أم إلى تصور منهجي خاص لم يعرفه؟ وعلى الرغم من أنه يقر بأنه محمول من المحمولات، حيث ذكر في بعض كتبه أنه يصوغ ورود (اسم) أو (الصفة) أو (مركب حرفي) أو (مركب ظرفي) محمولا للجملة غير الفعلية.[2]

3 ـ بين الحدية والمحمولية:

[1] ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص67 ص 124.

[2] ـ ينظر الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي (دراسة في نحو الجملة). ص129

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن "هذه المقولات المعجمية الأربع تتفاوت من حيث ورودها محمولات، فالفعل هو المقولة المرشحة بالدرجة الأعلى... في حين أن الصفة والظرف يردان غالبا مقيدين بالاسم والفعل على التوالي...".[1]

ويدرج "المتوكل" سلَّمية يُبَيِّن فيه أولوية هذه المقولات من حيث قابليتها لأن تكون محمولا أي من حيث درجة ورودها كمحمول في القضايا وفق التسلسل التالي:

فعل> صفة> ظرف> اسم[2]. ثم يتأمل في موضع آخر من هذه السلمية لينتقل إلى مورد جديد من موارد هذه السلمية كالتالي:

فعل> اسم مشتق > صفة > اسم غير مشتق (الاسم غير المشتق: اسم الذات)، مفاد السلمية "أن ما يشرح بالأفضلية لأن يكون محمولا الجملة هو الفعل يليه الاسم المشتق ثم الصفة ثم اسم الذات على اعتبار أن التعبير المفضل عن الواقعة والفعل هو الفعل... وبالتالي أن الفعل يشكل المحمول النموذجي (Prototypical Predicate)"[3].

ويمكن التوفيق بين السلَّميّتين من خلال اعتماد سلّمية جديدة تجمع بين عناصر كل منهما:

فعل > اسم مشتق > صفة > ظرف > اسم غير مشتق.

ـ هناك بعض المقولات تتميز بقدر أكبر من الجدية مقارنة بغيرها، إذ تحضر بشكل أقوى في سياقها النقاشات الحادة، ويمكن تصنيف هذه المقولات ضمن سلَّمية تظهر درجات الحدية كما يلي:

الحد الاسمي غير المشتق > الحد الصَّفي > الحد الاسمي المشتق > الحد الفعلي.

[1] أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، ص 67.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص 67.

[3] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)، ص 125.

ومن هنا نستنتج أن الحد الاسمي يفوق حدية المقولات الأخرى، فهو الحد النموذجي (Prototypical term)[1]

4 ـ دلالة الحد

يقول "سيمون ديك" معرفا الحد بأنه "كل عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما"[2]. بمعنى أن الحد هو ما نحيل به ذات أو نستخدمها للإشارة على شيء معين في عالم ما وهذا الشيء يمكن أن يكون في عالم واقعي أو غير واقعي.

يحصر "ديك" دور الحد في الإحالة على ذات أو ذوات، وهذ الدور هو الذي تقوم به فعلا الحدود داخل الجملة باعتبارها تعبيرا عن واقعة ما، محمول الجملة يدل على الواقعة في حد ذاتها في حين تدل الحدود على الذوات المشاركة في هذه الواقعة.

ليس من الضروري حسب هذا التعريف أن يحيل الحد على ذات توجد في عالم الواقع، فقد يحيل على مالا وجود له في عالمنا أو تخيلنا مثل: الغول والعنقا وغيرهم.

والإحالة في نظرية النحو الوظيفي عملية ذات طبيعة تداولية تقوم بين المتكلم والمخاطب في موقف تواصلي معين ويستهدف فيها المتكلم أن يحيل المخاطب على ذات معينة، ويعني ذلك أن تحقيق فعل الإحالة بنجاح يعتمد على: [3]

ـ وجود مخاطب وموقف تواصلي معين بحيث لا إحالة بدون سياق.

ـ يختلف كم المعلومات التي يقتضيها نجاح عملية الإحالة (تعرف في المخاطب على الذات المحال عليها باختلاف ما يفتقر إليه المخاطب للتعرف على المحال عليه).

---

[1] ـ المتوكل، قضايا اللغة العربية، مرجع سابق ص125.

[2] . أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)، المرجع نفسه، ص 132.

[3] . المرجع نفسه، ص 133.

- لا يؤثر الخطأ على الإحالة في تركيب الجملة ولا في دلالتها، بل يظل محصورا في المعارف العامة عن الواقع.

المحاضرة العاشرة والحادي عشر:

ـ بنية الجمل وأنماطها في النحو الوظيفي 1 و 2 :

كما بينا في محاضرات سابقة، تفهم الجملة في إطار نظرية النحو الوظيفي بوصفها فعلا لغويا لا مجرد بنية تركيبية، فهي بنية منجزة لكونها نتاج المقام، فالمقام يستدعي التلفظ بالجملة، وتحديد خصائصها مرهون بالعودة إلى مقاصد مُتلفظيها، ومنه فالجملة من منظور النحو الوظيفي فعل لغوي قائم على خصائص دلالية تداولية بالإضافة إلى أنها بنية صرفية وتركيبية، تستعمل للتواصل.[1]

انطلاقا من هذا التصور يمكن الإحالة إلى أنماط وطبيعة الجمل في نظرية النحو الوظيفي، لاسيما أكانت اسمية، فعلية، رابطية، بسيطة، معقدة...، ولهذا سوف نتطرق إلى البنية العامة للجملة، البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية، ثم إلى الجملة من حيث الجنس: الفعلية والاسمية والرابطية والمعقدة.

1 ـ بنية الجملة في نظرية النحو الوظيفي:

تفترض نظرية النحو الوظيفي أن بناء الجملة ـ الممتدة 1978- 1989 ـ يميز بين ثلاث بنيات متدرجة ومترابطة، هي: البنية الحملية، والبنية الوظيفية والبنية المكونية، وتشتق هذه البنيات عبر ثلاثة أنساق من القواعد: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد التعبير، ويمكن ان نشير إليها بإيجاز فيمايلي:

1. 1 . البنية الحملية: البنية الحملية نسبة إلى الحمل والحمل هو نتاج إسناد محمول (يقابل في التراث النحو العربي المسند) إلى عدد من الحدود أو الموضوعات، تسهم في تحقيقه.

[1] خديجة مرات: نظرية النحو الوظيفي (البنية والوظيفة)، مجلة اللغة الوظيفية، العدد 02، المجلد 07، جامعة محمد دباغين سطيف 02، 2020، ص 192.

وتسهم في إنتاج البنية الحملية من خلال مجموعتين من القواعد هي: المعجم، قواعد تكوين المحمولات والحدود.

يتكفل المعجم بإعطاء الأطر الحملية، والحدود والأصول، في حين تضطلع قواعد التكوين باشتقاق الأطر الحملية والحدود غير الأصول، وهذا انطلاقا من الفرضية الوظيفية: مفردات أصول وهي المفردات التي يتعلمه المتكلم قبل استعمالها. مفردات مشتقة وهي المفردات التي يتم تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول. وتشكل الأطر الحملية الموجودة على شكل قوائم في المعجم أو الناتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات بنية صورية تشمل على مجموعة من الخصائص التالية:[1]

ـ صورة المحمول الدال على خاصية أو علاقة. ـ المقولة الصرفية التي ينتمي إليها المحمول(فعل،اسم،صفة،ظرف). ـ قيود التوارد أو الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات حدوده الموضوعات. ـ الوظائف الدلالية التي تحملها محلات الموضوعات.

وتنقسم المحمولات إلى:[2]

ـ حمل بسيط: حمل يتكون من محمول وموضوع.

ـ حمل حد: حمل يشكل بنفسه حدا من حدود المحمول الرئيسي.

ـ حمل مركزي: يتكون من المحمول وموضوعاته كنواة مضافا إليها مخصص السمات الجهية.

ـ حمل موسع: طبقة تعلو الحمل المركزي كنواة، مضافا إليها سمات الوجه الحمليوالسمات الزمانية.

ـ حمل نووي: يتكون من المحمول وموضوعاته، يختلف باختلاف المحمول ويعد هذا الحمل نواة للحمل المركزي.

[1] . يحي بعيطيش: مرجع سابق، ص 231

[2] ـ ينظر محمد الحسين ميليطان: نظرية النحو الوظيفي، ص83، 84

2.1 ـ البنية الوظيفية:

تنقسم البنية الوظيفية إلى قسمين رئيسيين: الوظائف التركيبية، والوظائف التداولية، فالوظائف التركيبية هي التي تسند للعناصر أدوارها الرئيسية في الجملة، ومن أبرزها وظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول. أما الوظائف التداولية فتعنى بترتيب العناصر وإبرازها في الخطاب، وتنقسم إلى وظائف داخلية تتمثل في المحور والبؤرة ووظائف خارجية تشمل المنادى، المبتدأ والذيل، وسنتطرق بالتفصيل إلى موضوع البنية الوظيفية في المحاضرات اللاحقة.

3.1 ـ البنية المكونية:

يقصد بالبنية المكونية البنية الحرفية التركيبية، ويتم بناء هذه البنية عن طريق إجراء النسق الثالث من القواعد (قواعد التعبير) التي تُطَبَّق طبقًا للمعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية.

يشمل نسق قواعد التعبير مجموعات القواعد الآتية:[1]

ـ قواعد صياغة الحدود.

ـ قواعد صياغة المحمول.

ـ قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية.

ـ قواعد الموقعة.

ـ قواعد إسناد النبر والتنغيم.

[1] أحمد المتوكل: الأساسيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 160.

أ ـ قواعد صياغة الحدود:

إن البنية الحملية للحد بنية منطقية تقوم أساسا على مفهوم التقييد حيث تقيد مجموعة من الأشخاص بعدد معين من المقيدات. مثل قابلت الفتاة الجميلة المجتهدة. يحصر المقيد الأول مجموعة الأشخاص الدال عليها المتغير (فتاة) في مجموعة الفتيات، ويحصر المقيد الثاني مجموع الفتيات مجموع الجميلات، المقيد الثالث يحصر محموعة الفتيات الجميلات في مجموعة الفتيات الجميلات التي يمتزن بخاصية الاجتهاد. كما تتكفل قواعد صياغة الحد بنقل البنية الحملية إلى بنية صرفية تركيبية.[1]

ب ـ قواعد صياغة المحمول:

يصاغ المحمول من خلال تطبيق مجموعة من القواع يصطلح على تسميتها قواعد صياغة المحمول والتي تحوّله من شكله المجرد إلى صيغه صرفية مكتملة، والصرف صرفان: اشتقاقي وتصريفي، فالاول يتموقع في مستوى قواعد تكوين المحمولات، حيث يتم اشتقاق محمولات فرعية من محمولات مفترض أنها أصول، ويتم اشتقاق مفردات مصوغة على أوزان معينة...إلا أن هذه القواعد لا تحدد الصياغة التامة للمحمول إذ إن الإطار خرجها يتضمن محمولا مجردا، وذلك استنادا إلى المعطيات التي توفرها البنية الحملية العامة. ويتكون الشكل المجرد للمحلول من عناصر أساسية تشمل الجذر الذي ينتمي إليه، ووزنه، ونمط اشتقاقه، والمقولة المعجمية التي يندرج تحتها.[2]

ج ـ قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية

يتكون الحمل من عناصر أساسية تمثل المؤشرات على قوته الإنجازية، حيث تعتمد هذه القوة على مجموعة من الأدوات التي تؤدي دورًا فعالاً في التأثير والمواكبة. وتُعد هذه الأدوات جزءًا لا يتجزأ

[1] ـ ينظرأحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 160-161

[2] ـ ينظر المرجع نفسه، ص 167

من منظومة الحمل ونجاحه في تحقيق أهدافه وهي: الاستفهام (الهمزة)، و(هل) والأداة الدالة على الاستفهام الإنكاري أو بفتح الواو، والأداة إنّ بكسر الهمزة.

أما الأدوات الدامجة، فهي تُستخدم للربط بين جملتين، مثل أداة "أن" بفتح الهمزة، والضمائر الموصولة "كما ومن والذي..." وتُدمج هذه الأدوات في مرحله متأخرة من عملية الاشتقاق من خلال تطبيق مجموعة من القواعد التي تُكون نظام القواعد التعبيرية.[1]

د ـ قواعد الموقعة

تتفاعل، في تحديد رتبة المكونات، حسب النحو الوظيفي، الوسائط الثلاث التالية: الوظائف التركيبية (بالنسبة للغات التي تستلزم وصفها استخدام هذا الضرب من الوظائف) والوظائف التداولية ودرجة التعقيد المقولي للمكونات.

الفكرة الأساسية التي تخلف نظرية ترتيب المكوّنات داخل جمل اللغات الطبيعية، في النحو الوظيفي، هي أن الترتيب ناتج عن التفاعل القائم بين ثلاث اتجاهات (أو نزوعات):[2]

ـ نزوع المكونات الحاملة للوظائف نفسها إلى اِحتلال المواقع نفسها.

ـ نزوع بعض المكونات إلى اِحتلال الموقع الصدر في الحمل الأدوات المؤشرة للقوة الإنجازية والأدوات الدّامجة والمكونات المحاور والبُؤَر.

ـ نزوع المكونات الأكثر تعقيدا إلى التأخر عن المكونات الأقل تعقيدا حيث ينزع المركب الاسمي إلى أن يتأخر عن الضمير وحيث تنزع الجملة المدمجة إلى أن تلي المركب الاسمي مثلا.

[1] أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 69-74.

[2] المرجع نفسه، ص 174.

بناءً على هذه الاتجاهات يقترح النحو الوظيفي بنية رتيبة عامه تعكس المكونات في جمل اللغات الطبيعية طبقا لوظائفها التركيبية والتداولية وصيغت هذه البنية الرتبية العامة على النحو التالي:[1]

م^2، م^1 (ف) فا (ف) مف (ف)، م^3.

المواقع في هذه البنية صنفان: مواقع داخلية (م^1 وف، فا ومف) وموقعان خارجيان (م^2، م^3). يُخصص الموقع م^1 للأدوات الصدور أو للمكونين المحور والبؤرة في حين تُخصص المواقع الثلاثة ف وفا، مف للفعل والفاعل والمفعول بالتوالي، أما الموقعان م^2، م^3 فإنهما يُخصصان للمكونين الخارجيين عن الحمل المكون المبتدأ والمكون الذيل.

وقواعد الموقعة جاءت على النحو الآتي:[2]

أولا: مؤشر القوة ⟵/ معلَّق دامج م^1

مثل:

ـ أسافر خالد إلى الصحراء؟ (مؤشر القوة الإنجازية).

ـ سرني أن حضرت هند الحفل (المعلّق الدامج).

ثانيا: اسم / مح / بؤ مقا م^0.

يحتل م^0 موقع استفهام أو مكوّن محور أو مكون بؤرة مقابلة.

مثل:

ـ أين ذهب خالد؟

ـ في الشارع قابلت أصدقاء قدامى.

[1] المرجع نفسه، ص 176، 177.

[2] أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)، ص 236-250.

⟵ ثالثا: مح م^{آ}

يحتل الموقع م^{آ} المكون المحور، مثلما هو في الجمل الآتية:

ـ ضرب عمرو زيد.

ـ متى ضرب عمرو زيد؟

ـ البارحة ضرب عمرو زيد.

⟵ رابعا: فعل ف

⟵ مفعول مف.

مثل: أحب قيس رقية.

⟵ فاعل فا/⟵ المكونات ص ص.

في هذه الحالة تحتل المكونات موقع خاص وهو الموقع (ص) كما هو الأمثلة الآتية:

ـ غادرت هند الجزائر البارحة.

ـ رافقت هند زينب سنين طويلة.

ـ سيسافر خالد إلى سطيف غدا.

هـ ـ قواعد إسناد النبر والتنغيم

تعد قواعد إسناد النبر والتنغيم آخر ما يستكمل به بناء البنية المكونية، لما لها من دور حاسم في إسناد المعنى إلى مكونات الجملة وتحديد العلاقة بينهما. فالنبر يسند إلى المكون الحامل للوظيفة

التداولية البؤرة سواء أكان حاملا لبؤرة جديد أم كان حاملا لبؤرة مقابلة التنغيم يسند إلى الجملة تبعا للقوة الإنجازية الحرفية أو القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة معا.[1]

أي أن تطبيق قواعد إسناد النبر والتنغيم يفضي إلى إنتاج جملة سليمة من حيث الأداء الصوتي ومتكاملة على المستوى الكلامي، مما يمكن المتكلم من توظيفها بفعالية لتحقيق مقاصده التواصلية.

وبالتالي تحظى البنية المكونية بأهمية مركزية في إطار نظرية النحو الوظيفي إذ أنها تخضع لجملة من القواعد التعبيرية التي تمكنها من تكوين جملة سليمة ومتكاملة تحقق أغراض التواصل بفعالية.

2 ـ الجملة بحسب النوع والنمط من منظور النحو الوظيفي:

إن نوع الجملة في نظرية النحو الوظيفي مرهون بمقولة المحمول فيها فقد يكون اسميا أو فعليا أو ظرفيا، وعلى هذا يرى "المتوكل" أن تقسيم الجملة العربية يقوم على "حسب مقولة المحمول التركيبية، إلى قسمين: جملة ذات محمول فعلي وجملة ذات محمول غير فعلي(أي جملة محمولها مركب وصفي أو مركب اسمي أو مركب حرفي أو مركب ظرفي). وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي، بدورها إلى جملة تشتمل على رابط "كان" و(ما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط. ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثلاثة بالجملة الفعلية والجملة الرابطية والجملة الاسمية على التوالي"[2]، وسوف نحاول التطرق إلى هذه الأنواع:

ـ الجملة الفعلية: تمتاز ببنية موقعية توجب بمقتضاها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، كما تمتاز بأن مخصص المحمول الزمني فيها يمكن أن يستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها يمكن أن يستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها قد يكون أصلا وقد يكون مشتقا حسب أغراض تظهر في بنية المشتق، كما تتميز من حيث الاشتقاق أكثر انتاجية من غيرها.[3]

---

[1] أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 180.

[2] ـ أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربيةدار الثقافة، المغرب، ط1، 1985، ص78

[3] ـ الزايدي بودامة، مرجع سابق، ص121

ـ الجملة الاسمية: وهي التي يكون محمولها مركبا اسميا أو وصفيا أو حرفيا أو ظرفيا، وفقا للقاعدة المنبثقة من البنية الموقعية العامة للجملة الاسمية.[1]

ـ الجملة الرابطية: نعتبر الجمل الرابطية نمطا بنيويا قائم الذات، فالجمل الرابطية ليست اسمية ولا جملا فعلية وإنما يمكن اعتبارها جملا وسطى إذ هي تشارك الجمل الاسمية في بعض من مميزاتها الحملية والوظيفية، وتقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية. يقتصر دورها على تخصيص المحمولات الفعلية او الاسمية من حيث الجهة أو الزمن، حيث تأخذ بالنظر إلى طبيعة المحمول الذي تخصصه، إما وضع أفعال مساعدة، أو وضع أفعال روابط، فهي أفعال مساعدة حين تخصص محمولا فعليا، وأفعال روابط حين تخصص محمولا غير فعلي(محمول اسمي).[2]

تقسم الجملة من حيث تركيبها إلى ثلاثة أنماط: جملة بسيطة: وهي الجملة التي تتضمن حملا واحدا غير مضاف إليه أي مكون آخر، وجملة مركبة: وهي كل جملة تتألف من حمل واحد مضاف إليه مكون خارجي(مبتدأ، ذيل)، وجملة معقدة: وهي كل جملة تتضمن أكثر من حمل واحد سواء أكان هذا الحمل حدا أو كان جزء من حد.[3]

يتضح مما سبق أن أنواع الجمل في إطار النحو الوظيفي، يكشف عن تصور لساني يتجاوز الاقتصار على وصف البنية الشكلية للجملة وتصنيفها وفق معايير تركيبية، فمن حيث البنية تتوزع على ثلاث بنيات أساسية: البنية الحملية، والوظيفية، والمكونية، ومن النوع والجنس تقسم الجملة حسب محمولها إلى اسمية، وفعلية ورابطية، ومن حيث التركيب إلى بسيطة ومركبة ومعقدة.

[1] ـ يحي بعيطيش، مرجع سابق، ص282

[2] ـ ينظر المتوكل: الوظائف التداولية، ص82، وبعيطيش: مرجع سابق، ص 288

[3] ـ أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، مشورات عكاظ، المغرب، ص14

المحاضرة الثانية عشر:

ـ الوظائف التركيبية في نظرية النحو الوظيفي:

أثبتت الدراسات أن الوظائف الدلالية والوظائف التداولية مفاهيم كلية يستلزم استخدامها لجميع اللغات الطبيعية، بينما الوظائف التركيبية مفاهيم ثبت ورودها بالنسبة لوصف لغات وعدم ورودها بالنسبة للغات أخرى، وبهذا يقف النحو الوظيفي الموقف التالي "تعد الوظيفتان التركيبيتان إواليتين تتضمنهما النظرية العامة تستخدمها الأنحاء الخاصة التي يكون استخدامها فيها واردا وتستغني عنهما الأنحاء الخاصة التي لا ورود لهما فيها"[1]

والوظائف التركيبية في النحو الوظيفي، وظيفتان: الوظيفة الفاعل، والوظيفة المفعول، وتعرف هاتان الوظيفتان انطلاقا من "الوجهة إذ تسندان إلى الحدين الوجهيين اللذين يشكلان المنظور الرئيسي والمنظور الثانوي بالتوالي. تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي وتسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي"[2]

وتسند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل. أما وظيفة المفعول فتسند إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل.[3]، فالحدود الوجهية حدان الحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل والحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول.

[1] ـ أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية، ص17

[2] ـ أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1997، ص19

[3] . المرجع نفسه، ص19، 20

وهكذا اقتصر النحو الوظيفي على هاتين الوظيفتين "في إطار ما يسميه "سيمون ديك" "بوجهة النظر" (Perspective)"[1]. وحسب "ديك" "توصف الواقعة الدال عليها محمول الجملة حسب وجهة نظر معينة ويشكل المسند إليه وظيفة (الفاعل) "المنظور الأول" في حين أن المكون المسند إليه وظيفة (المفعول) يرد في معظم اللغات الطبيعية متأخرا عن الفاعل..."[2]

وحتى يتسنى فهم الحدود الوجهية من غير الوجهية يجب أن نعرف مايلي:[3]

ـ تأخذ حدود الحمل وظائف دلالية تختلف باختلاف الدور الذي يؤديه كل حد بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول.

ـ تقدم الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل حسب وجهة معينة أحد حدود الحمل.

ـ هنالك حدود تدخل في مجال الوجهة وأخرى لا تدخل في مجالها، تسمى الأولى الحدود الوجهية والأخرى الحدود غير الوجهية.

ـ من الحدود الوجهية ما يشكل المنظور الرئيسي ومنها ما يشكل المنظور الثانوي.

ـ تسند وظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي وتسند وظيفة المفعول الذي يشكل المنظور الثانوي.

ـ التوجيه صنفان: توجيه ثابت وتوجيه متغير، الثابث يشمل الحدود التي لا يمكن أن ترد إلا وهي موجهة، أي يطرد فيها مثل الحد المنفذ والحد المستقبل، أما المتغير فيشمل الحدود التي تتميز بإمكان ورودها موجهة وغير موجهة، مثل: الحدث، الزمان، المكان، والحد المتقبل.

ـ الحدود التي لا يمكن أن ترد موجهة – بالنسبة للغة العربية – الحد الحال والعلة والمصاحب.

---

[1] ـ أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 16.

[2] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ـ ينظر المتوكل، المرجع السابق، ص19 وما بعدها، وينظر الزايدي بودامة، مرجع سابق، ص194

ويتم إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول وفقا لسلمية الوظائف الدلالية الآتية:[1]

منف > متق > مستق > مستف > أد > مك > زم...

فا + + + + + + + +

مف − + + + + + + +

يفاد من هذه السّلمية أن:[2]

ـ الوظيفة التركيبية الفاعل، تسند إلى الحد الذي يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ ثم إلى المتقبل ثم إلى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل ثم الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل وهكذا دواليك...

ـ أن الوظيفة التركيبية المفعول تسند بالدرجة الأولى إلى الحد الذي يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل ثم الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل وهكذا دواليك...

ومن خصائص الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول أنهما تسهم في الربط " في بين البنية الحملية (بنية الوظائف الدلالية) والبنية المكونية (الصرفية والتركيبية) إذ تحددان إعراب وموقع المكونين اللذان تسندان إليهما".[3]

يأخذ المكون المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل الحالة الإعرابية "الرفع"، ويأخذ المكون المفعول الحالة الإعرابية النصب.

[1] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 16.

[2] . أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 16.

[3] . أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص 25.

المحاضرة الثالثة عشر:

ـ الوظائف الدلالية في نظرية النحو الوظيفي:

1 ـ مفهومها:

الوظائف الدلالية في نظرية النحو الوظيفي هي التي "تحمل حدود المحمول أو أدوارا دلالية (نسميها في إطار النحو الوظيفي، وظائف دلالية) مهمتها التأشير إلى نوع مساهمة الذوات التي تحيل عليها الحدود في الواقعة ككل"[1]، فالوظيفة الدلالية المنفذ تؤشر للذات التي قامت بالواقعة والوظيفة الدلالية المتقبل تؤشر للذات التي تتحمل الواقعة.

2 ـ الوظائف الدلالية التي تستند إلى المحمول:

يؤخذ المحمول موضوعا واحدا أو موضوعين او ثلاثة مواضيع، ويستقي الموضوع الاول مركزيته من كونه يأخذ الوظيفة الدلالية الأساسية والتي تؤشر لنمط الواقعة ككل، هذه الوظيفة إما منفذ (متموضع، قوة، متحمل، حائل)، وتحدد الوظائف كالتالي:[2]

ـ المنفذ: الذات المراقبة للعمل.

ـ المتموضع: الذات المراقبة لوضع.

ـ القوة: الذات غير المراقبة المحدثة لحدث.

ـ المتحمل: الذات التي تتحمل حدثا.

ـ الحائل: الذات المتسمة بحالة.

[1] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، التمثيل الدلالي التداولي، ص81

[2] ـ المرجع نفسه، ص87

يتبين أن الوظيفة الدلالية هي التي تؤشر فعلا للواقعة الدال عليه المحمول، فالمنفذ يؤشر للعمل والمتموضع للوضع والقوة للحدث بوصفه غير ناتج عن قوة والحائل للحالة.

3 ـ الحدود ودورهما في تحقق الواقعة:

إن الوظائف الدلالية هي التي يتم رصدها في المدخل المعجمي ذاته بالنسبة للحدود الموضوعات في حين يتم إسناد الوظائف التركيبية والتداولية في مرحلتين لاحقتين، وتسند الوظائف الدلالية لا للحدود الموضوعات فقط بل كذلك للحدود اللواحق، فلواحق المحمول ولواحق الحمل كالموضوعات تأخذ وظائف دلالية.

وحدود الحمل بالنظر إللى أهميتها بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول صنفان: حدود الموضوعات وحدود اللواحق "تعد موضوعات الحدود التي تسهم في تحديد الواقعة أي الحدود التي يقتضيها المحمول إجباريا وتعد لواحق الحدود التي ينحصر دورها في تعيين أو تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة، تعد موضوعات الحدود الحاملة للوظائف الدلالية المنفذ والمتقبل والمستقبل وتعد لواحق الحدود الحاملة للوظائف الدلالية الأخرى كالحد المكان والحد الزمان والحد الاداة والحدذ الحال وغير هذه الحدود"[1]

أ ـ الحدود الموضوعات:

وتمتاز الحدود التي يقتضيها المحمول (الحدود الموضوعات) بخاصيتين: [2]

ـ خضوعها لقيود التوارد كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأزواج الآتية:

أ ـ نامت هند. ب ـ شرب خالد لبنا.

أ ـ شرب خالد لبنا ب ـ شرب خالد خبزا

[1] ـ أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية)، ص18

[2] . المرجع نفسه،ص 18-19.

أ ـ وهب خالد هندا داره ب ـ وهب خالد السيارة داره.

ـ وامتناع حذفها كما يدل على ذلك لحن الجملة الآتية:

أ ـ نامت ب ـ شرب خالد ج ـ أعطى خالد هندا د ـ أعطى خالد كتاب.

وتتمثل الحدود الموضوعات فيمايلي:

ـ المنفذ: ويكون متموضع، قوة، متحمل، حائل

ـ المتقبل: الذات المتقبلة لعملية قام بها مراقب (منفذ، متموضع، أو قوة)، مثل: أكل عمرو تفاحة، فهنا عمرو منفذ واقعة الأكل، تفاحة: متقبل الأكل.

ـ المستقبل: وهو الذات التي نقل شيء ما إلى ملكيتها. مثل: أهدى الأستاذ التلميذ كتابا، الأستاذ هو المنفذ، التلميذ: مستقبل، كتابا: متقبل.

ـ الحدود اللواحق: وهي حدود لا يتوقف عليها تعريف الواقعة، ولذلك يمكن الاستغناء عنها عقلا لا استعمالا.

ـ المستفيد: هو الحد الذي يستفيد من الفعل، مثل: اشترى الأب سيارة لابنه، الابن هو الحد المستفيد، وعد هذا الحد من اللواحق لأنه يمكن ان يستغنى عن ذكره، وتبقى الجملة صحيحة.

ـ الأداة: هو الحد الذي يدل على أداة استعملت في تحقيق الواقعة، مثل: ضربالأستاذ عمرو بالعصا. الحد العصا هو الوظيفة الأداة.

ـ المكان: الموضع الذي يستقر فيه شيء ما. مثل: أكل زيد تفاحة في الدار، في الدار هو الحد المكان.

ـ الزمان: هو الوقت الذي يحدث فيه شيء ما. مثل: عاد زيد من المدرسة مساء. فالحد مساء يحمل وظيفة الزمان.

ـ المصاحب: في نظرية النحو الوظيفي هو المفعول معه في نظرية النحو العربي، مثل: مشيت والبحر، فالحد والبحر يحمل الوظيفة الدلالية المصاحب.

ـ العلة: يشمل الحد العلة كل ما أفهم سببا أو علة دون قيد، مثل: ضرب الأستاذ التلميذ تأديبا له، الحد تأديبا له يمثل العلة.

ـ الاتجاه: هو الذات التي ينقل شيء ما نحوها. مثل: سقطت التفاحة على الأرض، فالحد الأرض هو ذات يسقط التفاح نحوها.

ـ المصدر: الذات التي ينتقل منها شيء ما. مثل: سقطت البرتقالة من الشجرة، من الشجرة وظيفة دلالية تتمثل في المصدر.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه هي جل الوظائف الدلالية الأساسية والثانوية أي حدود الموضوعات وحدود اللواحق.

المحاضرة الرابعة عشر:

ـ الوظائف التداولية في نظرية النحو الوظيفي:

قبل التطرق إلى الوظائف التداولية في تحليل الخطاب وفقا للنحو الوظيفي من الضروري أولا التوقف عند مفهوم التداوليات بشكل عام ثم الحديث عن أهم مجالاتها وعلاقة التداولية بالنحو الوظيفي.

1 ـ مفهوم التداولية:

لقد تعددت الآراء وتباينت في تحديد مفهوم التداولية، وذلك باختلاف المرجعيات المعرفية والخلفيات الفلسفية التي انطلق منها الباحثون، ورغم هذا التباين في التصورات والمقاربات، فإنها تلتقي عند جملة من الأسس المشتركة، أبرزها التركيز على المقام والسياق بوصفه الجانب الذي يعطي للملفوظ معناه الحقيقي، وعلى القصد أيضا كونه العنصر الذي يحدد المراد من الخطاب، لذلك فالتداولية هي " دراسة المعنى كما يوصله المتكلم ويفسره المستمع؛ لذا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة"[1]، فهي تعنى بالتركيز على العلاقة التفاعلية الموجودة بين المتكلم والسامع، وتركز على القصد لأن الملفوظ الواحد يحمل عدة قصود، كما تهتم بالوحدة الخطابية ككل موحد وليس بالجمل والكلمات المنفصلة.

فالتداولية تعد علما يهتم بالجانب التخاطبي، ودراسة استعمال اللغة في التواصل ومعالجة الملفوظات اللغوية في مقامات محددة. ويتفق الباحثون على أن التداولية لها عدة فروع أبرزها: نظرية الأفعال الكلامية، والاستلزام الحواري، والافتراض المسبق، والمضمرات...

[1] ـ جورج يول: التداولية، ترجمة قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010، ص19

2 ـ العلاقة بين النحو الوظيفي والتداولية:

يعد النحو الوظيفي والتداولية فرعين رئيسيين في اللسانيات يهدفان إلى فهم استخدام اللغة في سياقات التواصل المختلفة.

حيث يعد النحو الوظيفي من أهم روافد التداولية وقد جعل بعض الدارسين الوظيفية في عموم معناها تقابل التداولية، فالنحو الوظيفي يقدم دعائم هامة للتفسير التداولي للخطاب، وهو في نظر "سيمون ديك" يجمع بين المقولات النحوية المعرفية وبين ما عرضته نظرية أفعال الكلام، فهو يقترح أن يدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية شاملة[1]، فقد أشار "ديك" مرارا إلى ضرورة إدراج النحو الوظيفي في إطار أعم كان يسميه "النظرية التواصلية الوسعى" دون أن يحدد معالمه أو بنيته حيث تسعى نظريات التواصل اللغوي على اختلافها إلى فهم طبيعة التفاعل الكلامي من خلال تحليل الخصائص اللغوية للعبارات المستخدمة وبيان كيفية توظيفها في السياق التواصلي بالإضافة إلى توضيح علاقتها بالقواعد التي تحكم سير هذا التفاعل بين المتخاطبين.[2]

3 ـ الوظائف التداولية الداخلية والخارجية في النحو الوظيفي:

يرتبط النحو الوظيفي بالتداولية، ويستند إلى آلياتها في تحليل الخطاب، وتعرف الوظائف التداولية بأنها " وظيفة تحدد وضع المكونات، وتسند إلى أحد عناصر الفحوى الخطابي أو إلى الفحوى الخطابي برمته"[3] ، فهي توضح كيفية استعمال الجمل أو الخطابات لتحقيق أغراض تخاطبية معينة، فالكلمة لا تفهم من معناها المعجمي فقط بل من وظيفتها التداولية، كما أن هذه الوظيفة تغطي الخطاب كله. بالإضافة إلى ذلك يخضع ترتيب مكونات العبارة إلى نوع من التفاعل بين الجمل اللغوية

[1] منى عبد الشاقي: الدلالة والتداولية، أداب عين الشمس، عدد أكتوبر، مجلد 48، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ديسمبر 2020، ص 220.

[2] . ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2003، ص 5756.

[3] ـ محمد الحسين مليطان: نظرية النحو الوظيفي، الأسس والنماذج والمفاهيم، ص151

والسياقات التي تظهر فيها وينتج عن هذا التفاعل ثلاث وظائف رئيسية هي: التركيبية، والدلالية، والتداولية ومن خلال التركيز على الوظائف التداولية اِستطاع النحو الوظيفي بشكل خاص والدراسات التداولية بشكل عام إعادة للغة طابعها مع مراعاة الظروف المحيطة بعملية التواصل. وتنقسم الوظائف إلى قسمين أولهما الوظيفتين التداوليتين الداخليتين (البؤرة والمحور) وثانيهما الوظائف التداولية الخارجية الثلاثة: المبتدأ والذيل والمنادى.[1]

4 ـ الوظائف التداولية

وتعرف على أنها: "وظيفة تحدد وضع الكلمات، وتسند إلى أحد عناصر الفحوى الخطابي أو إلى الفحوى الخطابي برمته".[2]

أي أن الوظائف التداولية توضح كيف يتم استخدام اللغة لتحديد الغرض من الكلام وكيف تؤثر على المتلقي سواء كان ذلك من خلال جزء معين من الخطاب أو عبر الخطاب بالكامل، وتصنف هذه الوظائف في نظرية النحو الوظيفي إلى وظائف داخلية ووظائف خارجية:

أ ـ الوظائف الداخلية

تعرف بأنها "الوظائف التي تسند داخل الحمل ذاته إما إليه برمته أو إلى أحد عناصره (موضوعاته ولواحقه)" [3]. وتتمثل في البؤرة بنوعيها والمحور.

---

[1] . ينظر أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص23.

[2] محمد حسين مليطان: نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)، ص 151.

[3] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 23.

ـ البؤرة

التعريف السائد في النحو الوظيفي هو ما اقترحه "سيمون ديك" والذي يقوم على فكرة أن وظيفة البؤرة تسند إلى المكون "الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزًا في الجملة".[1]

بهذا تكون البؤرة هي العنصر الذي يسعى المتكلم من خلاله إلى نقل معلومة جديدة للمخاطب أو تأكيدها له. ويمكن أن نميز من حيث طبيعة البؤرة بين نوعين من البؤرة هما: بؤرة جديد وبؤرة مقابلة.

1ـ بؤرة جديد

هي "البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب"[2] أي أنها المعلومة التي تقع خارج القاسم الإخباري لطرفي الخطاب، من خلالها يتعرف المخاطب على المعلومة الجديدة.

وتطابق هذه البؤرة الطبقة المقامية المشتملة على مقامين:[3]

ـ مقام 1: يجهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلم إعطاءه إياها (أو يجهل المتكلم أن المخاطب يجهلها).

ـ مقام 2: يجهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها (في حالة الاستفهام).

ـ قرأ الطالب مقالا – مقالا: بؤرة جديد لأنها لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمتلقي.

[1] المرجع نفسه، ص 28.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 29.

بؤرة جديد

- ماذا قرأ الطالب؟

مقالا قرأ الطالب.

وبؤرة الجديد بدورها قسمت إلى أنواع وهي: بؤرة طلب وبؤرة تتميم:[1]

ـ **بؤرة طلب**: لأن المتكلم يطلب من المخاطب أن يمده بمعلومة لا تتوافر في مخزونه.

ـ مثل: أين ذهب البارحة؟ ⟵ "أين" حامل للمعلومة.

ـ **بؤرة تتميم**: لأن المكون المعني بالأمر يحمل معلومة تتمم مخزون المتكلم، كما في قولنا: ذهبت إلى المدرسة.

2 ـ بؤرة مقابلة

تعرف بأنها "البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يَشُكُّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[2] بمعنى أنها المعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو ينكرها ويعتقد أنها غير موجودة وتطابق هذه البؤرة طبقتين مقاميتين:[3]

ـ الطبقة المقامية الأعلى: تشمل على مقامين اثنين:

ـ مقام 1: يتوفر المخاطب على مجموعة من المعلومات، ينتقي المتكلم للمخاطب المعلومة التي يعتبرها واردة.

[1] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة في النص)، ص 119.

[2] . أحمد المتوكل: المرجع السابق، ص 29.

[3] . المرجع نفسه، ص 29-30.

ـ مقام 2: يتوفر المتكلم على مجموعة من المعلومات يطلب المتكلم من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة (في حالة الاستفهام).

ـ الطبقة المقامية الثانية:

ـ يتوفر المخاطب على المعلومة التي يعتبرها المتكلم معلومة غير واردة.

ـ يصحح المتكلم معلومة المخاطب.

وقسمت بؤرة المقابلة بدورها إلى أنواع نذكرها:

ـ **بؤرة الجحود:** "تسند إلى المكون الحامل لمعلومة من معلومات مخزون المخاطب يعدها المتكلم غير واردة وترد عامة في سياق النفي".[1]

مثل: لا لم ينزل الوزير في الجزائر.

ـ **بؤرة التعويض:** "قد يعوض المتكلم المعلومة التي يراها غير واردة بمعلومة أخرى فتسند بؤرة التعويض إلى المكون الحامل لهذه المعلومة".[2]

مثل: لا لم ينزل الوزير في الجزائر ولا في وهران.

ـ **بؤرة حصر:** "ترد في السياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمنا لمعلومة واردة ومعلومة يجدها المتكلم غير واردة".[3]

مثل: لا لم ينزل الوزير إلا في الجزائر.

---

[1] . أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، ص 119.

[2] . المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] . المرجع نفسه، ص 120.

ـ بؤرة الانتقاء: "تسند بؤرة الانتقاء إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاة من بين مجموعة من المعلومات باعتبار أنها المعلومة الواردة".[1]

مثل: في الجزائر نزل الوزير أم في وهران أم في عنابة؟ في الجزائر نزل الوزير.

ـ بؤرة التوسيع (بؤرة الإضافة): "تسند إلى المكون الدال على المعلومة المضافة إلى الرصيد الإخباري السابق للمخاطب".[2]

ـ مثل: لا لم ينزل الوزير في الجزائر فحسب، بل كذلك في وهران.

وقد أنجز "المتوكل" دراسته حول البؤرة في المخطط التالي الذي يلخص أبرز التفرعات المقامية المرتبطة بها:[3]

ـ لا المحور (Topic)

يشير "أحمد المتوكل" في كتابه "الوظائف التداولية في اللغة العربية" إلى تعريف "سيمون ديك" للمحور بقوله: "تسند وظيفة المحور (Topic) إلى المكون الدال على ما يشكل "المحدث عنه" داخل الجمل (Prédication)".[4]

---

[1] ـ أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، المغرب، ط 1، 1993، ص 149.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 145.

[3] ـ أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، ص 118.

[4] ـ أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 69.

مثال ذلك في الجملتين:

ـ خرجت سلمى من الفصل.

ـ تجنب علي الحديث.

يمكن القول بأن في الجملة الأولى "سلمى"، وفي الثانية "علي" هما محور الحديث وفي السياق الحواري أو التخاطبي يظهر دور المحور ووظيفته، مثال ذلك:

ـ متى رأيت زيد؟

ـ رأيت زيد البارحة.

ففي الجملة الأولى السؤال يدور حول "زيد" وهو المحور الذي يبنى عليه الجواب في الجملة الثانية، الذي يدور أيضا حول "زيد" وهو المتحدث عنه.

إسناد وظيفة المحور

أ ـ قواعد إسناد وظيفة المحور

تسند الوظيفة التداولية المحور إلى أي مكون من مكونات الجملة دون استثناء شرط ألا يكون المحور يحمل وظيفة تداولية أخرى سواء كانت داخلية أو خارجية.[1]

فكما يمكن إسناده إلى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، بالإمكان كذلك إسناده إلى المكونات التي تحمل وظائفا دلالية كالمستقبل والمتقبل والزمان... وغيرها. غير أن وظيفة المحور غالبا ما تسند إلى الوظيفة التركيبية الفاعل.[2]

[1] محمد بودية: مفهوم الوظيفة عند أحمد المتوكل وسيمون ديك –قراءة في نموذج النحو الوظيفي–، قسم الأدب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 259.

[2] . المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- عاد خالد من السوق.
- خالد متعب من العمل.

فالبنية الحملية للجملة الأعلى المحور فيها هو المنفذ، أما الثانية فالشخص المحدث عنه مستفيد.

ـ قيود إسناد وظيفة المحور:

معلوم أنه في البنية الحملية لا تسند إلا وظيفة واحدة إلى كل عنصر من عناصرها، لأن التحليل في هذا المستوى لا يفرق بين وظائف تركيبية أو دلالية أو تداولية.

ولكن وظيفة المحور قد تسند إلى أكثر من مكون في الحمل.[1]

ومثال ذلك:

ـ رتب خالد ومازن الكتب.

ففي هذه الجملة يوجد محورين متحدث عنهما هما: "خالد" و"مازن". وبهذا فقد تعدد المحور.

ب ـ **الوظائف الخارجية:**

هي "الوظائف التي تسند إلى مكونات خارجة عن الحمل"[2] وقد اقترح "ديك" وظيفتين تداوليتين خارجيتين هما المبتدأ والذيل في حين أضاف "المتوكل" وظيفة ثالثة وهي وظيفة المنادى.

1 . المبتدأ

عرف "المتوكل" الوظيفة التداولية للمبتدأ، وفق التعريف الذي اقترحه "ديك" بأنه: "ما يحدد مجال الخطاب، الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا"[3] وبعبارة أخرى: "هو المكون الذي يدل على مجال

[1] . أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 73.

[2] . أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 16.

[3] . أحمد المتوكل: المرجع السابق، ص 115.

الخطاب، الذي يعد الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه"[1] أي أن الحمل هو العنصر الذي يتحدث عنه المبتدأ، ويشكل الموضوع الذي يدور حوله حيث يتميز المبتدأ بكونه يليه حمل يوضح معناه، وإذا لم يتبعه حمل فلا يمكن اعتباره مبتدأ نحو ما تبينه الجمل الآتية:

- زيد أبوه مريض.

- زيد هل لقيت أباه.

- زيد إن تكرمه يكرمك.[2]

لاحظ في الجمل المتتالية أن المركبات الاسمية الأولى تشغل الوظيفة التداولية للمبتدأ، إذ تشكل مجال الخطاب الذي تبنى عليه الحملية الثانية، ومن اللافت أن هذه المكونات الاسمية لا تؤدي سوى هذه الوظيفة التداولية، ولا يمكن أن تسند إليها وظيفة دلالية، لأنها لا تمثل طرفا من أطراف البنية الحملية، كما أنها لا تؤدي وظيفة تركيبية، لأنها ليست فاعلا ولا مفعول، لهذا السبب تصنف ضمن الوظائف التداولية الخارجية.

وإذا كان المبتدأ يمثل وظيفة خارجيه فهذا لا يعني أنه لا توجد علاقة بينه وبين الحمل الذي يأتي بعده بل يمكن إدراج أي كلمه تضاف إليها حمل خاص يتناسب معها، حيث يقول "أحمد المتوكل": "غير أن هذا يعني أنَّ المبتدأ لا يشكل جزءًا من الجملة، ولا يعني أنه مستقل عنها الاستقلال الذي يبيح أن تلي أيةُ جملة أيّ مبتدأ، ولقد رأينا ونحن نعرف المبتدأ، أن من عناصر هذا التعريف الأساسية

[1] . حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بير وت، 2009، ص 352.

[2] . أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 117.

أن يكون الحمل واردا بالنسبة لمجال الخطاب، ومبدأ الورود هذا يحتم أن تكون ثمة (بين المبتدأ والجملة التي تليه) علاقة تجعل الجملة صالحة لأن تحمل على المبتدأ"[1].

من الخصائص التي تقارب بين المبتدأ أو المحور والتي تسهّل عدم التمايز بينهما نجد:

ـ تشابه تعريفيهما كوظيفتين تداوليتين إذا المحور يقوم تعريفه على فكرة أنه محدث عنه.

ـ تجاوزهما من حيث الموقع حيث يتصدر المحور الجملة.

ـ تماثل إعرابيهما إذ يرفع المحور في غالب أحواله.

ـ االقتضاؤهما معا للمعرفية (خضوعهما معا لشرط الحالية) وذلك في حاله تصدر المحور على الجملة.[2]

لكن رغم الائتلاف في هذه الخصائص الأربع نعتبر أن المبتدأ والمحور وظيفتان متمايزتان ونجمل التمايز بينهما فيما يلي:

ـ الفرق الأساسي بين المبتدأ والمحور هو أن المبتدأ، وظيفة خارجية في حين أن المحور وظيفة داخلية أي وظيفة من الوظائف التي تنتمي إلى الحمل.

ـ يشكل المحور بخلاف المبتدأ موضوعا من موضوعات المحمول في البنية المحمولية ويترتب على ذلك أنه يأخذ وظيفة دلالية وتلحق به وظيفة تركيبية معينة بالإضافة إلى وظيفة التداولية المحور.

ـ فيما يتعلق بالقوة الإنجازية للجملة فإن المحور على خلاف المبتدأ يدخل في حيزها ولا يمكن بالتالي أن يتقدم على ما يؤشر لها.

[1] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 126-127.

[2] أحمد المتوكل: المرجع نفسه، ص 131.

ـ أشرنا في حديثنا عن وجوه الائتلاف بين المبتدأ والمحور، إلى خضوعهما لشرط الاحالية، إلا أن هذا الشرط يصدق على المبتدأ في جميع الأحوال بيد أنه لا يقيد المحور إلا في حالة تصدره للجملة.[1]

2 ـ الذيل

يعرف "المتوكل" الذيل بأنه: "المكون الذي يوضح معلومة داخل الحمل، أو يعدلها أو يصححها".[2]

وانطلاقا من التعريف يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الذيول هي:[3]

ـ **ذيل التصحيح**: يعطي المتكلم المعلومة م ثم ينتبه إلى أنها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها فيضيف المعلومة مَ قصد تصحيحها، مثلما هو الحال في الجملة الآتية: قابلت اليوم خالدا، بل عمرو.

جاء كلمه (عمرو) لتصحيح المعلومة التي تحملها كلمة (خالد).

ـ **ذيل التعديل**: يعطي المتكلم المعلومة م ثم يلاحظ أنها ليست بالضبط المعلومة المقصود إعطائها فيضيف المعلومة مَ التي تعدلها، كما يظهر في الجملة الآتية: قرأت الكتاب نصفه، حيث تضاف المعلومة التي يحملها (نصفه) لتعديل المعلومة التي يحملها (الكتاب).

ـ **ذيل التوضيح**: يعطي المتكلم المعلومة م ثم يلاحظ أنها ليست واضحة الوضوح الكافي فيضيف المعلوم مَ لإزالة الإبهام مثل الجملة الآتية: أخوه مسافر.

تضاف المعلومة التي يحملها المكون الذيل (خالد) لإزالة إبهام الضمير (الهاء) في كلمه (أخوه).

---

[1]. المتوكل: الوظائف التداولية ، ص 132-133.

[2]المرجع نفسه، ص 147.

[3]المرجع نفسه، ص 147-148.

يمكن القول بناءً على ما سبق أن الذيل يعد عنصرا حاملاً للمعلومة، حيث يستخدمه المتكلم لإيصال فكرة معينة إما لتوضيح أو تعديل أو تصحيح معلومة واردة في الجملة الأساسية ولهذا السبب يرتبط الذيل ارتباطا وثيقا بالجملة الرئيسية رغم كونه مكونا خارجيا.

3. المنادى

عرف "أحمد المتوكل" المنادى على أنه: "وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين"[1] وقد خالف "المتوكل" "سيمون ديك" الذي لم يتسنى له إدراج هذه الوظيفة إلى أنه "من الوارد أن تضاف إلى الوظائف التداولية الأربع المقترحة في إطار النحو الوظيفي وظيفة خامسة: وظيفة المنادى، ويزكي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة أن الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكون المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية ولغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربية على سبيل المثال"[2]. وقد قام "أحمد المتوكل" بإدراج وظيفة المنادى ضمن النظام التداولي للغة استنادا إلى ما لاحظه من تفاعله وتكامله مع باقي الوظائف التداولية، كالمحور والبؤرة والمبتدأ والذيل، عبر مختلف اللغات الطبيعية وقد بين أن لهذه الوظيفة بعدا دلاليا وتداوليا يجعلها ضرورية ضمن نحو يُعنى بوصف الظواهر التداولية وصفا كافيا وشاملا.

بناءً عليه، أصبح عدد الوظائف التداولية خمسا: وظيفتان داخليات هما: البؤرة والمحور، وثلاث وظائف خارجية هي: المنادى والمبتدأ والذيل على نحو ما تبينه الصيغة الآتية: "منادى، مبتدأ، جمل = بؤرة + محور، ذيل".[3]

[1] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 161.

[2] المرجع نفسه، ص 160.

[3] المرجع نفسه، ص 148.

ويعكس ترتيب الوظائف التداولية تسلسلا منطقيا يجاري سير العملية الحوارية بين المتكلم والمخاطب، حيث يستهل الحوار عادة بالنداء، بهدف جذب انتباه السامع وتهيئته لتلقي الرسالة، يلي ذلك تحددي مجال الخطاب من خلال المبتدأ ثم يتم تقديم الخبر المرتبط بهذا المجال عبر بنية الحمل. وغالبا ما يضيف المتكلم في نهاية الجملة ذيلا يُوظَّف للتوضيح أو التصحيح أو التعديل نحو: يا ليلى الطقس جميل، بل رائع هذا الصباح.

ويمثل "أحمد المتوكل" للوظيفة التداولية المنادى المضافة إلى مكونات الجملة بالأمثلة الآتية:[1]

- زيد ناولني الملح.
- يا خالد اقترب
- يا طالع الجبل، انزل.
- أيها الأطفال حان وقت النوم.
- وا زيداه
- وا خالد، ابتعد
- يا لزيد، لخالد
- يا لعمرو لما أصابنا.

ويتبين من خلال أمثلة "المتوكل" حول الوظيفة التداولية للمنادى أن بعضها ورد دون استخدام حرف نداء، بينما اشتملت أخرى على أدوات نداء صريحة كـ "يا"، "أيها"، "وا" مع أن ما هو معروف أن النحاة العرب القدماء قد حصروا أدوات النداء في ثمان أدوات وهي: "أ" و"أي" و"يا" و"أيا" و"هيا" و"آي" و"آ" و"وا". وليس ثمة اتفاق بين النحاة العرب والقدماء فيما يتعلق بشروط

[1] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 162.

استعمال كل من الأدوات الثمان المحصاة باستثناء التمييز الذي يقيمونه بين أدوات "نداء البعيد" وأدوات "نداء القريب" كما أنهم مختلفون حول استعمال الأداة "وا"، فمنهم من يرى أنها تدخل على المنادى كما تدخل على المستغاث ومنهم ما يجعلها وفقا على المستغاث. ويرجع تقليص عدد هذه الحروف إلى الاقتراح الذي قدمه "أحمد المتوكل" والذي مفاده أن تقلص الأدوات الواردة في كتب النحو إلى عدد أقل، إذ أنه من الواضح أن بعض هذه الأدوات، ليست إلا بدائل لهجية كما هو الشأن مثلا بالنسبة لـ "هيا" في مقابل "أيا" كما أنه لم يعد مستعمل في اللغة العربية المعاصرة إلا بعض من الأدوات التي أحصاها النحاة العرب القدماء، وأهم الأدوات التي تستعمل الآن في البنيات الندائية "أيها" و"ها" و"أ".[1]

وقد اقتصر المتوكل بذلك في تحليله للوظيفة التداولية للمنادى على أربع أدوات نداء رئيسية هي: أداة النداء الصفر والحروف الثلاثة (يا وأيها والهمزة)، وذلك نظرا لمحدودية استخدامها في اللغة العربية المعاصرة مقارنه بما كان شأنها في العربية القديمة. ترتبط هذه الأدوات ارتباطا مباشرا بالمكون المنادى، وفقا لقواعد إدماجها في النحو الوظيفي للغة العربية كما توضحه القواعد الخمسة الآتية:[2]

- إذا كان المكون الحامل لوظيفة المنادى علما، أو رأسا لمركب إضافي فإنه يُسبق بأداة النداء الصفر ويا وأ.
- إذا كان المكون مخصصا بالألف واللام فإنه لا يسبق إلا بأداة النداء (أيها)
- إذا كان المكون المنادى غير مخصص بالألف واللام فإنه لا يسبق إلا بأداة النداء (يا).
- إذا كان المكون المنادى مركبا إشاريا، فإنه يسبق بأداة النداء (يا) أو أداة النداء (أ).

[1] المرجع نفسه، ص 165-166.

[2] أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 167 وما بعدها.

ـ إذا كان المكون المنادى جملة موصولة (لا رأس لها) فإنه يسبق بأداة النداء (يا) أو أداة النداء (أ) إذا كان الموصول (مَنْ) ويسبق بأداة النداء (أيها) إذا كان الموصول (الذي).

تفيد قواعد إدماج أدوات النداء أن أداة النداء الصفر تستخدم حصرا لنداء العلم والمضاف، أما الأداة (يا) فتعد الأوسع استخداما، إذ تدخل على العلم والمضاف والنكرة بنوعيها: المقصودة وغير المقصودة، لما تدخل على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة (من) في حين أن أداة النداء (الهمزة) تستخدم كذلك لنداء العلم والمضاف واسم الإشارة، والاسم الموصول (من)، أما الأداة (أيها) فهي مخصصة لنداء المعرف بـ (ال) وكذلك لنداء الاسم الموصول (الذي).

وما يستخلص من طبيعة الوظائف التداولية سواء الداخلية منها كالمحور والبؤرة أو الخارجية كالمنادى والمبتدأ والذيل، أن وظيفتها الأساسية تتمثل في رصد الوضع التخابري بين طرفي الخطاب أي المتكلم والمخاطب، فهي تسهم في تحديد الأدوار التداولية التي تنهض بها مختلف المكونات أثناء سير العملية التواصلية، وذلك انطلاقا من التمييز بين المعطى المشترك بين الطرفين والمعلومة الجديدة التي يراد إدراجها ضمن سياق التبادل التواصلي.

ـ خاتمة :

حاولنا من خلال هذه المحاضرات تقديم مفهوم نظرية النحو الوظيفي ،فهي منهج يعتد به في تحليل النصوص والخطابات في جانبها التواصلي من خلال رصد مجموعة من الوسائل التي تعمل على تحقيق ذلك التواصل بدءا من الجملة انتهاء إلى الخطاب والنص من خلال المراحل الثلاث التي مر بها النحو الوظيفي، وكذا اعتماد الوظائف الثلاث كالوظائف التركيبية والدلالية والتداولية.

تحدثنا عن مفهوم نظرية النحو الوظيفي بالإشارة إلى مفهوم النحو وتفريعاته المختلفة، ثم الإشارة إلى مفهوم الوظيفية وبينا الفرق بين الوظيفة كدور والوظيفة كعلاقة، وفي الأخير أشرنا إلى مفهوم النحو الوظيفي، وفي الوقت نفسه حاولنا التفريق بين النحو الوظيفي والنحو غير الوظيفي

كما حددنا أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها نظرية النحو الوظيفي، وبخاصة الوظيفة الأساسية للغة وهي التواصل.

ثم حاولنا التفريق بين الاتجاهات البنوية والاتجاهات الوظيفية، ثم انتقلنا إلة نحو الجملة محاولين الإحاطة بمفهوم الجملة، ومن ثم انتقلنا إلة مفهوم النص وأهم الفروق بن نحو الجملة ونحو النص والأسباب الجوهرية الذي جعل نحو النص يتجاوز نحو الجملة.

كما انتقلنا إلى مفهوم جوهري في نظرية النحو الوظيفي وهو البنية الحملية التي تعد أس البنيات الأخرى الحملية والمكونية. ثم عرفنا مفهوم الجملة وأنماطها وخصائصها في نظرية النحو الوظيفي وبخاصة في المرحلة الاولى التي اعتمدت الجملة المنجزة.

وفي المحاضرات الأخيرة انتقلنا إلى أهم الوظائف في نظرية النحو الوظيفي وبخاصة الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية.

قائمة المصادر المراجع:

1- قائمة المراجع

- **باللغة العربية**

1) إبراهيم خليل: في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، 2007.

2) أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ط 1، 1987.

3) أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، دار الأمانة، الرباط، ط1، 2010.

4) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، دار الكتاب الجديد المتحدة، د ب، ط1، 2010.

5) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية المقارنة (دراسة في التنميط والتطور)، دار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2012.

6) أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006.

7) أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، المغرب، ط 1، 1993.

8) أحمد المتوكل: الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2003.

9) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، د ط، الرباط، 1995.

10) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة في النص)، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 2001.

11) أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)، دار الأمان، الرباط، ط 1، 1990.

12) أحمد مؤمن: اللسانيات: النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، د ت.

13) حافظ إسماعيل علوي ووليد أحمد العناتي: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2004.

14) حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009.

15) حسن بدوح: المحاورة: مقاربة تداولية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2012.

16) زين العابدين سليمان: تأصيل المصطلح الصوتي في اللغة العربية الفونولوجيا نموذجا، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، المغرب.

17) الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص 27.

18) طالب سيد هشام الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د ط، 1994.

19) طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2.

20) عاشور بن الأطرش: الكفاية التفسيرية لنحو اللغة العربية الوظيفي (دراسة في نحو الجملة)، دار الرؤى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.

21) عاشور بن لطرش: الكفاية التفسيرية لنحو اللغة العربية الوظيفي (دراسة نحو الجملة)، دار رؤى فكرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.

22) عبد السلام محمد هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، ط5، 2001.

23) عبد القادر عبد الجليل: علم اللسانيات الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

24) عبد الهادي بن الظاهر الشهري: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2004.

25) عمر مهيبل: إشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2005.

26) محمد حسين مليطان: نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)، منشورات دار الأمان، الرباط، ط1، 2014.

27) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.

28) محمود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني الغربي)، دار طليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005.

29) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، بيروت، دار الطليعة، ط1، 2005.

30) موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين، دار الأوائل، دمشق، سوريا، ط1، 2002.

31) مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013

32) مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ط1، 2010،

- **المترجمة**

1) جون سيرل: الأعمال اللغوية بحث في فلسفة اللغة، ترجمة أميرة غنيم، مراجعة محمد الشيباني، دار سيناترا، تونس، ط1، 2015

2) دوبوغراند: النص والخطاب والإجراء: ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998

3) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الانماء القومي.

4) فولفاجنج هاينه من وديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق،2024.

5) موريس أنجريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية)، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2004.

ـ الأجنبية:

chapman and christopher : Key thinkers in linguistics and the philosophy of language, Edinburgh University press, 2005

j.m.adam : linguistique
textuelle des genres de
discours aux

texts ,nathan,
paris,1999

Dll Hayms, on Communicative Competence; in.j.B Pride and Janet Holmes, Sosiolinguistic: selected reading, Harmondsworth: Penguin Books, 1972

Josef Vachek : The Linguistic School of Prague, An Introduction to Its Theory and Practice, Indiana University press

Pier Paolo Gigilioli : Language And Social Context, penguing group , london , england ,1st published ,1972

2- الرسائل الجامعية

1) الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي (دراسة في نحو الجملة)، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي، الأستاذ المشرف: لخضر بلخير، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

2) محمد بودية: مفهوم الوظيفة عند أحمد المتوكل وسيمون ديك -قراءة في نموذج النحو الوظيفي-، قسم الأدب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

3) يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية الحديثة، الأستاذ المشرف: عبد الله بوخلخال، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة:	2
المحاضرة الأولى: النحو الوظيفي مفهومه وأصوله	6
المحاضرة الثانية: النحو الوظيفي النشأة والتطور	13
المحاضرة الثالثة: بذور النحو الوظيفي في التراث	17
المحاضرة الرابعة: مبادئ النظرية الوظيفية1	25
المحاضرة الخامسة: مبادئ النظرية الوظيفية2	32
المحاضرة السادسة: الفروق بين الاتجاه البنيوي والوظيفي	38
المحاضرة السابعة: القدرة اللغوية والقدرة التواصلية	46
المحاضرة الثامنة: نحو الجملة ونحو النص	51
المحاضرة التاسعة: البنية في النحو الوظيفي(البنية الحمليةن الوظيفة)	65
المحاضرة العاشرة والحادية عشر: بنية الجملة وأنماطها في النحو الوظيفي	70
المحاضرة الثانية عشر: الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي	79
المحاضرة الثالثة عشر: الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي	82
المحاضرة الرابعة عشر: الوظائف التداولية في النحو الوظيفي	86
خاتمة:	101

قائمة المصادر والمراجع: 103

فهرس الموضوعات: 108